اتحاد
المهندسين الزراعيين العرب

المهندس الزراعي العربي

مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

e- mail: aaunion1@hotmail.com

(78)

في العدد

التعاونيات الزراعية
ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي
مرئيات اتحاد المهندسين الزراعيين..
واقع وآفاق الأمن الغذائي العربي

رئيس التحرير
الأمين العام للاتحاد
الدكتور يحيى بكور

مدير التحرير
المهندسة
دلال المصري

آراء الكتاب
لا تعبر بالضرورة
عن آراء الاتحاد

الفهـــرس

الفهرس..... ٣

كلمة العدد..... ٥

مرئيات اتحاد المهندسين الزراعيين العرب،

ضرورة ومتطلبات تعزيز السوق العربية المشتركة..... ٧

التعاونيات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي

د. سعاد عبد الهادي الشماط دمشق – ٢٠١٨..... ١٧

المنظمة العربية للتنمية الزراعية..... ٢٧

ورشة عمل. واقع وآفاق الأمن الغذائي العربي وأهمية مبادرة السودان لتحقيقه

د. يحيى بكور الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب..... ٣٥

حفل تكريم..... ٤٣

كلمة العدد

العيد الذهبي
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

عند حلول عام ٢٠١٨ يكون اتحاد المهندسين الزراعيين العرب قد أمضى نصف قرن من العمل البناء لتحقيق الأهداف القومية للأمة العربية، وتحديد مسارات التنمية المستدامة للموارد الطبيعية الزراعية، كما أنه يكون قد ألقى الضوء على المشاكل التي تواجه الزراعة العربية وتحديث وسائل ومستلزمات إنتاجها، وذلك عن طريق المؤتمرات الفنية التي عقدها والتي تجاوز عددها العشرين، والندوات التي عقدها حول مختلف القضايا التي تساهم في التنمية الزراعية العربية، والتي تجاوز عددها الأربعين ندوة وعن طريق الدراسات التي أعدها خبراء الزراعة العربية لمؤتمراته والتي تجاوز عددها ٦٥٠ دراسة، ولم تقتصر مساهمة الاتحاد في تطوير وتحديث الزراعة العربية على ما سبق من ندوات ومؤتمرات ودراسات، إنما تعدتها إلى إقامة الدورات التدريبية للدول العربية الأقل نمواً، وإيفاد خبراء إلى الدول المحتاجة إلى اختصاصهم للبحث في أساليب مكافحة الحشرات بالطرق الحيوية، أو التدريب على العمل التعاوني للمهندسين الزراعيين حديثي التخرج.

واتحاد المهندسين الزراعيين العرب الذي آمن منذ نشأته بأهمية تجاوز الحدود التي رسمها المحتل والمستغل لوطننا العربي، وزرع مع هذه الحدود الفتن بين الأشقاء على طرفي الحد الفاصل، وأهمية أن لا تكون هذه الحدود مانعة لتعاون الأشقاء على طرفيها لما فيه الخير للجميع، فإنه عمل على جعل التكامل العربي في فرع من فروع الزراعة، عنواناً لمؤتمراته والدراسات التي قدمت فيها، وذلك لتبقى قضية توحيد الأرض الهدف في ذاكرة المواطن العربي، وخاصة المهندسين الزراعيين الذين يعرفون أهمية الأرض واستثمارها الاستثمار الأمثل، والدفاع عنها، لتستمر في العطاء، ولكي يدرك الجميع أن هذه الأمة، مهما تكالب عليها الأعداء، لا بد أن تعود موحدة الأرض والبشر والموارد في هذا اليوم الذي تعاني فيه معظم الدول العربية من التدخل الأجنبي بشؤونها الداخلية، واستنزاف مواردها، فإننا ندرك قبل غيرنا أن خلاص الأمة من الويلات التي تعاني منها، إنما يكمن في وحدة الرأي والهدف وفي عمل الجميع من أجل تكامل اقتصادي وسياسي عربي يساهم في وقف الخلافات العربية العربية وفي تعاون الجميع من أجل تحقيق تنمية عربية متوازنة ومستدامة.

الأمين العام

الدكتور يحي بكور

مرئيات
اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

حول ضرورة ومتطلبات تعزيز السوق العربية المشتركة

١. مقدمة:

كان قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة قراراً هاماً وطموحاً في حينه، ويتسق مع الشعور القومي والتطلعات والآمال العربية السائدة في تلك الفترة، غير أنه بعد ما يقرب من ستة وثلاثين عاماً لم يكن لهذه السوق على أرض الواقع سوى نصيب متواضع من الدخول في العضوية من جانب الدول العربية، ونصيب أكثر تواضعاً من التنفيذ العملي والفعالية والأداء على أرض الواقع.

وخلال هذه الفترة منذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، جرت العديد من التطورات والمتغيرات والمستجدات عربياً وإقليمياً ودولياً، في مختلف المجالات وبخاصة على صعيد التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية. وخلال تلك الفترة، وبحكم تلك التطورات والمستجدات، فقد أصبحت حاجة الدول العربية جميعاً إلى التكامل والتضامن أكثر ضرورة وإلحاحاً من أي وقت مضى، وربما أصبحت الساحة العربية أيضاً مهيأة لذلك أكثر من أي وقت مضى بما يجري على تلك الساحة من إصلاحات وتعديلات ومواءمات مع المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية، وبما ينمو ويتزايد من أشكال التعاون الثنائي أو التعاون الإقليمي بين الدول العربية، وما تم مؤخراً من بدء البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام ١٩٩٨.

في واقع الأمر فإن التطورات المتسارعة والتحولات الحادة في الظروف والأوضاع العالمية والإقليمية والعربية قد أوجدت أمام الدول العربية معطيات وحسابات تختلف كل الاختلاف عما كان عليه الحال في فترة الستينات عندما تم اتخاذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، وأصبحت هذه المعطيات وتلك الحسابات تفرض تحديات أمام كل من تلك الدول دونما استثناء، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا التنمية والأمن الغذائي، وإنما كذلك فيما يتعلق بقضايا الاستقلال والأمن الإستراتيجي والمكانة الدولية.

فعلى الصعيد العربي الداخلي تتمثل أهم المعطيات والحسابات الجديدة في الاختلالات المتزايدة بين الموارد الآخذة في النضوب والسكان المتزايدين بمعدلات هي الأعلى عالمياً وعلى الصعيد الإقليمي تحول الصراع في المنطقة من المواجهة العسكرية إلى المواجهة التي تقوم على الصراع والتفوق الحضاري تقنياً واقتصادياً وثقافياً. وعلى الصعيد الدولي تفرض العولمة بكافة عناصرها وأبعادها معادلة جديدة بالغة التعقيد في حسابات التوازنات والعلاقات الدولية في عصر يتسارع فيه إيقاع الليبرالية الاقتصادية والتجارية والتطورات الفنية والمعلوماتية الفائقة، والتكتلات الاقتصادية الضخمة. وسطوة الشركات متعددة الجنسيات، وتنامي تأثيرات المنظمات والمؤسسات الدولية في تسيير شؤون الاقتصاد والتجارة والبيئة وغيرها.

في إطار هذه المعطيات والمستجدات، أصبح تطوير جهود مستويات التكامل العربي إلى مرحلة السوق العربية المشتركة شرطاً أساسياً لانطلاق النهضة العربية والسعي الجاد في تحقيق طموحات التنمية الاقتصادية والزراعية، والأمن الإستراتيجي والأمن الغذائي. وإزاء ذلك فإن الأمر يتطلب بالضرورة وبحكم مختلف التطورات والمستجدات قراءة جديدة لاتفاقية السوق العربية المشتركة وصياغة جديدة لما يقتضي الأمر تعديله أو إعادة صياغته، فضلاً

عن إعادة النظر في أحكام السوق ومبادئها، وإطارها التنظيمي وهياكلها وآلياتها، وذلك في إطار رؤية جديدة ودراسة مستفيضة لمتطلبات تعزيز إقامة تلك السوق في ظل ما جرى ويجري من المتغيرات والمستجدات والتطورات عربياً وإقليمياً وعالمياً وانطلاقاً من الصيغة العملية القائمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٢. أهمية ومبررات التطور التكاملي العربي إلى مرحلة السوق المشتركة:

لقد ظل التكامل الاقتصادي العربي يمثل طموحاً وهدفاً تسعى إلى تحقيقه كافة الشعوب العربية من منطلق الإدراك العميق للروابط التاريخية والجغرافية والثقافية واللغوية، فضلاً عن القيم والمعتقدات والتقاليد التي تجمع بين هذه الشعوب وتميزها كل التميز عما سواها من الأمم.

وأما على صعيد الأنظمة والحكومات فقد كانت الاعتبارات العملية والموضوعية هي الأكثر أهمية وأثراً في توجهات تلك الأنظمة والحكومات نحو التعاون أو التكامل في أي من صيغه وطروحاته المتعددة. ولعل استقراء ومراجعة الجهود والمحاولات التكاملية العربية عبر النصف قرن الأخير، وما أسفرت عنه من نتائج على أرض الواقع يكشف الهوة الواسعة فيما بين المحصلة البالغة التواضع لتلك النتائج وبين العوامل والأسباب التي تفرض وتؤكد على أهمية التكامل والوحدة العربية، سواء في ذلك العوامل الاقتصادية أو السياسية أو الإستراتيجية، وسواء منها ما يدور على الساحات القطرية العربية أو على الساحة الإقليمية أو على الساحة الدولية.

وبرغم كل الأحداث والتطورات ظل الأداء التكاملي العربي هزيلاً وفارغاً من المضمون العملي إلى أن قامت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي مثلت في واقع الأمر نقلة نوعية في طبيعة العمل العربي المشترك وأسلوبه ومنهجه، بغض النظر عن عمق هذا العمل ومستواه. وربما كانت هذه النقلة النوعية، إضافة إلى التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية هي ما دفعت بعض الدول العربية، وكذلك قادة الفكر والرأي والسياسة في الوطن العربي، إلى القناعة التامة والدعوة الملحة لأهمية الإسراع بالعمل على تطوير صيغة العمل التكاملي العربي والارتقاء به من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة السوق المشتركة، وليس ذلك استنهاضاً، وإقامة السوق العربية المشتركة التي ولدت عاجزة في عام ١٩٦٤، وإنما تفاعلاً موضوعياً واستجابة واعية لما طرأ من التطورات والمستجدات منذ ذلك الحين فأصبح عالم اليوم يختلف كل الاختلاف عما كان عليه في منتصف الستينات، كما طرأت على المنطقة العربية أحداث جسام وتغيرات بالغة الشأن والأثر، ولم تكن الأوضاع الداخلية في كل قطر من الأقطار العربية أكثر استقراراً وثباتاً من نظيرتها الإقليمية أو الدولية، فقد شهدت مختلف تلك الأقطار العديد من التطورات وتعرضت للكثير من مظاهر التغيير والتحول ديموغرافياً وموردياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

في هذا الإطار أصبح تطوير وتعميق صيغة التكامل الاقتصادي العربي نحو إقامة السوق العربية المشتركة حاجة ملحة وضرورة حتمية لم تعد تحتمل الانتظار أو التأجيل في إطار الإيقاع المتسارع للأحداث والتطورات الإقليمية والدولية التي أصبحت سرعتها تتجاوز بكثير كل تلك الصيغة والطروحات التقليدية المتواضعة والمتأنية للعمل التكامل الاقتصادي العربي، وفيما يلي طرحاً لأهم دوافع ومبررات تفعيل وتسريع إقامة السوق العربية المشتركة في إطار مختلف التطورات والمستجدات.

٢. ١: زيادة وتنامي التحديات الاستراتيجية في المنطقة العربية:

فبرغم استمرار المشكلة الشرق أوسطية إلا أن انهيار النظام العالمي القائم على القطبية الثنائية، وتفرد القطب الأمريكي بمقدرات القوة في العالم الجديد، فقد أحدثت شرخاً هائلاً في أوضاع التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية، وأفرزت تحديات من نوع جديد وأعلت من شأن عوامل القوة الاقتصادية والتفوق التقني والاقتدار الإعلامي والثقافي والمعلوماتي في معادلة الصراع الشرق أوسطي.

ومع عدم المبالغة في الارتكاز إلى نظرية المؤامرة الخارجية، إلا أنه لا يمكن التهوين من شأن الأحداث الجسام التي جرت ولا تزال تجري على الساحة العربية مما لا يمكن تفسيره إلا في ضوء تلك النظرية، حرب الخليج الأولى والثانية، الحصار المفروض على عدد من الدول العربية، تصعيد الصراعات العرقية في بعض مناطق الثراء المورد (العراق – السودان)، محاولات فرض صيغ إذعانية للسلام، إلى آخر قائمة تلك الأحداث بأوجهها العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية وحتى

الثقافية والاجتماعية.

٢. ٢ إعادة صياغة النظم الاقتصادية والتجارية الدولية وتنامي تأثير المنظمات والمؤسسات العالمية:

بقيام منظمة التجارة العالمية اكتملت منظومة المثلث المؤسسي الذي سعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى إقامته البنك الدولي – صندوق النقد الدولي – منظمة التجارة العالمية. ودون الحكم على الجوانب الإيجابية والسلبية لاكتمال هذه المنظومة وتزايد عمق تأثيرها على مقدرات الدول اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، إلا أنه باكتمال هذه المنظومة فقد تغيرت كثيراً مناخات الاقتصاد والتجارة الدولية، وانتشرت وتعمقت الممارسات الليبرالية وسادت صيغة الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي وضعتها وصممتها مؤسسة البنك الدولي، سواء تم ذلك الإصلاح والتعديل بدعم هذه المؤسسة أو بدون دعمها. وفي ظل هذه الإصلاحات والتعديلات أفسحت سلطة الدولة والحكومات مساحات كبيرة في ميدان الاقتصاد والتجارة لسلطة السوق وآلياته. وفي إطار هذه المنظومة ربما يستحيل على أي من الدول أن تكون بمنأى عن التفاعل والتعامل مع هذه المؤسسات أو غيرها من الهيئات والمحافل الدولية التي تزايدت أعدادها وتزايدت أثارها وتدخلاتها في مختلف مجالات الحياة ابتداءاً من حقوق الإنسان إلى البيئة ومروراً بكل صغيرة وكبيرة من شؤون الشعوب ومقدراتها. والدول العربية كغيرها من الدول النامية إما أنها من الأعضاء المنتمين إلى هذه المؤسسات أو في طريقها إلى الانضمام لعضويتها سواء عن قناعة واختيار، أو باعتبارها شر لابد منه.

هذه الصيغة العالمية الجديدة، لنظم الاقتصاد والتجارة، وهذا التأثير البالغ والمتنامي للمنظمات والمؤسسات الدولية، يعدان من أبرز المستجدات والتطورات التي باتت تفرض على الدول في مختلف مناطق العالم وأقاليمه اللجوء إلى تعزيز مقومات القوة والتفاعل باقتدار مع هذه الأوضاع، فكان سبيل الدول إلى ذلك التكتل والتكامل الاقتصادي وتعزيزه وتعميق مستوياته.

٢. ٣ التطور الفائق في مجال التقانات الفنية والمعلوماتية:

إن ما شهده العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي في مجال التطورات والابتكارات التقنية في مختلف مجالات الإنتاج وبخاصة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية، ربما يفوق بكثير ما تحقق خلال فترات طويلة من الزمن سبقت هذه المرحلة، الأمر الذي أصبح يشكل عالماً جديداً في مفاهيمه وثقافته وفي نمط حياته ومعيشته، وإذا كان ذلك مما قد يُسعد بني الإنسان، إلا أن الخطورة الكبرى لذلك تكمن في تفرد بعض الدول والشعوب بامتلاك مقدرات الابتكار وانتاج المستحدثات التقنية، بينما تظل باقي الدول والشعوب عاجزة عن ذلك مكتفية بالاستيراد والاستهلاك في إطار من التبعية التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالاتية بما ينطوي عليه ذلك من انهيار وضعف في مقومات الإنتاج وقدرات التنافس، ومن تراجع للقيم والثقافات الذاتية أمام الاجتياح الهائل للغريب المتدفق منها.

وليس ثمة شك أن قدرة الدول العربية القطرية كل منها على حده على إحداث نقلة نوعية في مجالات التطور التقني والمعلوماتي والقدرة على الإبداع والابتكار في هذه المجالات والمشاركة في إنتاجها إنما يكاد يتعذر أو يستحيل على أي من الدول بمفردها دونما تكتل يحقق اقتصاديات السعة والحجم الكبير والقدرات الموردية المتنوعة والمقومات المادية والبشرية القادرة.

٢. ٤ زيادة انتشار التكتلات الدولية وتنامي قوتها:

لقد ازداد عدد دول العالم وتضاعفت في ظاهرة ملحوظة للتوجه نحو المحليّة والتفكك والانفصال، مما قد يعكس تعبيراً عنيفاً لدى الشعوب والجماعات السكانية عن الاستياء من عدم قدرة الحكومات المركزية على تحقيق طموحات التنمية أو عن الثورة على المعاناة من تدني الأحوال المعيشية والتفاوت الحاد في الأوضاع الاقتصادية، وانعدام فرص التعبير السياسي للجماعات المحلية، إلا أن هذه الظاهرة لا تتناقض بأي حال مع ظاهرة أكثر قوةً ووضوحاً تتمثل في التوجه الحثيث للدول لتكون أكثر تفاعلاً مع المحيط الدولي وأكثر قدرةً على هذا التفاعل من خلال الاتجاه نحو التكتل الإقليمي على خلفية اقتصادية قد تنطوي على قدر أو أكثر من الاعتبارات الثقافية أو السياسية أو غيرها.

وربما كانت النجاحات التي أفرزتها تجربة السوق الأوروبية المشتركة، حافزاً لدى الكثير من المناطق والأقاليم في مختلف قارات العالم لإقامة نمط أو أكثر من التكتل أو التكامل طلباً للقوة الاقتصادية ومزايا السوق الواسعة أو كرد فعل أو نوع من المواجهة للتكتلات الدولية الأخرى بما أصبحت تمتلكه من قوة التأثير على مجريات شؤون الاقتصاد والتجارة الدولية ومن القدرة التنافسية والتشاؤمية في هذه المجالات.

من هذه المنطلقات فإن الساحة الدولية لم تعد مهيأة أو مناسبة للكيانات القزمية أو الصغيرة وإنما للتكتلات الاقتصادية القوية والكبيرة، وفي هذا الإطار يمكن حصر نحو ٢٤ حاله من حالات التكتل الاقتصادي في مختلف مناطق وقارات العالم، وتختلف فيما بينها من حيث شكل وطبيعة الصيغة التكاملية، ومن حيث درجة ومستوى الأداء التكاملي وقوته العملية مقاسه بمعدل التجارة البينية داخل التكتل. ولعل من أبرز هذه التكتلات كل من الاتحاد الأوروبي الذي يضم حالياً نحو خمس عشرة دولة، واتفاق التجارة الحرة لشمال أمريكا (النافتا) التي تضم كندا والمكسيك والولايات المتحدة، وهناك أيضاً مجموعة التعاون الاقتصادي الباسفيكي الآسيوي وتضم نحو ٢١ دولة في أسيا والباسفيك.

وبالإضافة إلى هذه التكتلات الثلاث يوجد نحو ثلاثة تكتلات في آسيا وأمريكا اللاتينية. وحوالي ٩ تكتلات معظمها في أفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى وتكتلات أخرى أقل أهمية.

٢. ٥ تزايد حدة الهيمنة والاحتكار العالمي للشركات متعددة الجنسيات:

في غياب القدرة الاقتصادية والتنافسية التي توفرها التكتلات الاقتصادية للدول، تزداد حدة تعرضها للهيمنة واحتكار الأسواق ومحاربة المؤسسات الإنتاجية والخدمية الوطنية من جانب الشركات متعددة الجنسيات، تلك الشركات التي أصبحت تملك نوعاً من القوة والسيادة فوق الوطنية في مقدرات الاقتصاد والتجارة الدولية، بل أصبحت لها قدرة عالية في احتكار التقانات الجديدة ومن ثم القدرة التنافسية وغزو الأسواق الدولية، لا سيما أسواق الدول النامية التي لا تنتمي إليها تلك الشركات والتي لا تملك أسباب مواجهة سطوتها واحتكاراتها.

٢. ٦ زيادة درجة هشاشة الأوضاع الموردية واختلالاتها من المنظور القطري في الدول العربية:

خلال العقود القليلة الماضية ربما تصورت كل من الدول العربية أنها قادرة بمقوماتها الموردية الذاتية على تحقيق الرفاهية لسكانها، واستغرقت تلك الدول في برامج طموحه للتنمية تقوم على سياسات غير متسقة أو مستدامة، فكانت الازدواجية والتضارب بين الدول العربية هي السمة الغالبة في هذه السياسات، كما كان الاستغلال المورد غير الرشيد يكاد يسود مختلف تلك الدول. وقد كانت محصلة ذلك بالغة السوء والخطورة من منظور الانهاك والإهلاك المورد، ومن منظور الاختلال الكبير بين السكان المتزايدين بأعلى معدلات في العالم ومتطلباتهم المعيشية، وبين إمكانيات الإنتاج ومعدلات التنمية الحقيقية، وتساوى في هذا الأمر ما كان يعرف بدول اليسر أو دول العسر، وفي إطار هذه السياسات القطرية الانعزالية التي تجاهلت بدرجة كبيرة كافة أسس التوليف الأمثل بين الموارد والكفاءة الإنتاجية والتخصص الإنتاجي وفق المقومات والمزايا الإقليمية والمكانية، فقد كان الثمن فادحاً والتكلفة باهظة.

بعد مرور عدة عقود من التنمية لم تحقق ما يمكن اعتباره نقلة نوعية في أساليب وفنون الإنتاج أو في الاكتفاء الذاتي أو النهضة الصناعية أو الزراعية، بل على عكس ذلك فقد تدهورت حالة الموارد كمياً ونوعياً في معظم الأقطار العربية.

٢. ٧ تصاعد حدة مهددات ومخاطر طمس الهوية القومية العربية والغزو الثقافي:

تتعرض المنطقة العربية أكثر من أي وقت مضى لمهددات بالغة الخطورة من أجل طمس الهوية القومية العربية، وسياسات الاستقطاب والاحتواء ومخططات إعادة الفك والتركيب على الصعيد القطري وعلى صعيد الجماعات العرقية، يأتي في هذا الإطار طروحات الشرق أوسطية، والمتوسطية كما يأتي في هذا الإطار إثارة النزعات العرقية والدينية والطائفية في مختلف أرجاء الوطن العربي، كما يأتي في هذا الإطار أيضاً صيغة المسارات المنفردة في عملية السلام، والمفاوضات المنفردة في الشراكة اليورومتوسطية، إلى غير ذلك من الأساليب التي

تسعى إلى تعميق النزعات القطرية الانفرادية على حساب النزعة القومية العربية، وزرع بذور الشقاق والتشرذم.

ودون المبالغة في الأخذ بنظرية المؤامرة، إلا أنه لا يمكن إغفال ما يثار صراحة حول اعتبار الإسلام بمثابة العدو الجديد للغرب وللقوة الأمريكية بعد ما انهار عدوها التقليدي الذي كان يتمثل في الشيوعية السوفيتية. وشأن هذا الأمر لا يمكن إغفاله عند قراءة الأوضاع الراهنة لمجريات الأحداث على الساحة العربية وتحليل أبعادها وخلفياتها، وعند استشراف مستقبلها، مما يدعو إلى ضرورة مواجهة كل ذلك بما يستوجبه من الوسائل والأساليب التي تعزز إلى أقصى قدر ممكن من قدرات المقاومة والمواجهة لتلك المخططات، واستنهاض المقومات المتكاملة للوطن العربي ليس فقط لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لسكانه، وإنما أيضاً، وأولاً لصون هويته القومية وتعميقها وتعزيزها، لا سيما مع ما يتعرض له هذا الوطن من أساليب الغزو الثقافي التي تصله عبر العديد من الوسائط والأقنية، التي لا تقتصر فقط على وسائل الإعلام والاتصال وإنما تتجاوزها إلى التأثير على أنماط العيش والحياة اليومية بشكل غير مباشر.

٣. التطورات الإيجابية على الساحة العربية الداعمة لإقامة السوق المشتركة:

صدرت اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤ وسط مناخات عربية شديدة الاختلاف والتباين، ولم تكن البيئة العربية العامة مواتية لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية على أرض الواقع، ولعل أبرز دليل على ذلك يتمثل في توقف عدد الدول التي انضمت إلى عضوية هذه السوق عند أربعة دول فقط هي مصر، الأردن، سوريا والعراق، وإن كانت ليبيا قد انضمت في عام ١٩٧٥.

في هذه الآونة كانت الدول العربية منقسمة بين أنظمة اقتصادية ليبرالية وأخرى اشتراكية يحتدم فيما بينها التباين والاختلاف في السياسات والتوجهات فضلاً عن قيام النزاعات والصراعات بين الدول لأسباب مختلفة، وفي عام ١٩٧٢ اتضح للدول الأعضاء أن السوق المشتركة في حالة تعثر بالغ، فتشكلت لجان وفرق عمل تتابع نشاطها في عام ١٩٨٤.

حيث تضمنت تقارير تلك اللجان وفرق العمل مجموعة من العوامل والمبررات لتعثر السوق وإخفاقها من بينها ما يلي:

. إن قرار السوق كان قراراً متسارعاً.

. عدم توافر المعلومات عن السلع التي يمكن تصديرها أو المطلوب استيرادها.

. سيطرة الحكومات على الاستيراد والتصدير ووضع ميزانيات للاستيراد ومنع استيراد السلع التي ترى أنها كمالية.

. شدة الاعتماد على الحصيلة من الإيرادات الجمركية.

. الاستغناء عن السوق بالاتفاقيات الثنائية.

. عدم اتخاذ إجراءات تنفيذية لمقررات الاتفاقية داخل الدول الأعضاء وعدم وجود سلطة فوق وطنية لتنفيذ تلك المقررات.

اختلاف هياكل التكلفة بسبب تفاوت الرسوم بين بلد وآخر على مستلزمات الإنتاج.

. عدم تنسيق خطط الإنتاج أو السياسات المالية والنقدية وما سواها من التشريعات التجارية.

. غياب ترتيب ملائم لتسوية المدفوعات.

. أن بعض الدول تريد أن تصدر إلى خارج الدول الأعضاء للحصول على العملات الصعبة.

. الإغراق.

. اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول.

. التطبيق من جانب واحد (كما كان الحال بالنسبة للأردن التي توقفت عن التقدم في إسقاط شرائح التخفيض).

. أن السوق المشتركة ومجلس الوحدة دعوة إلى الاشتراكية.

. تعثر قيام السوق بسبب الصراعات السياسية بين الأعضاء.

وبعد مرور ما يزيد على الثلاثين عاماً منذ اتفاقية السوق المشتركة ١٩٦٤، يمكن القول بأن الساحة العربية والمناخ العربي يختلف كثيراً عما كان عليه، وتحمل هذه الاختلافات جانباً من العوامل الإيجابية التي يمكن اعتبارها عوامل داعمه وتطورات إيجابية على طريق إقامة

السوق العربية المشتركة من جديد، ويمكن عرض بعض هذه العوامل فيما يلي:

٣. ١ يمثل تنامي الإدراك والوعي لدى الدول العربية بالأهمية الارتكازية والأساسية للعامل الاقتصادي وغلبته على العامل السياسي في استراتيجيات تلك الدول وسياساتها وعلاقاتها الدولية أهم محاور التطور الإيجابي الذي يتبلور بدرجة أكبر عبر الحقبة الماضية، وربما ساعد ذلك بدرجة مؤثرة التطورات والمستجدات الدولية، والدروس المستفادة من الانهيار والتفكك السوفيتي، ومحصلة التجارب والممارسات التنموية القطرية التي اتسمت بضعف الأداء والازدواجية والتضارب في محيط الدول العربية.

في هذا الإطار أصبحت الدول العربية أكثر موضوعية وواقعية من المنظور الاقتصادي في علاقاتها مع بعضها البعض، وفي هذا الإطار أيضاً قامت عدة أشكال من التكتل الإقليمي في المنطقة العربية، وتعززت وتطورت العلاقات الاقتصادية الثنائية وتعددت أشكال مناطق التجارة الحرة الثنائية بين الدول، كما تمخض عن هذا الوعي والإدراك مؤخراً تصديق معظم الدول العربية وانضمامها إلى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٣. ٢ يمثل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قاعدة مناسبة للانطلاق منها إلى مراحل أكثر تقدماً نحو طريق التكامل الاقتصادي العربي والتحول بشكل فاعل ومتسارع إلى صيغة السوق العربية المشتركة، ذلك أن منطقة التجارة الحرة العربية برغم ما يواجهها من بعض المشاكل والصعوبات أو بطء الأداء، إلا أن طابع الجدية والالتزام والمناقشات الموضوعية داخل مختلف اللجان الفنية يعتبر هو الطابع السائد، كما تضم هذه المنطقة ١٤ عضواً لها ثقلها في التجارة العربية وتحتل سوقاً تجارياً واسعة بسكانها.

ولعل تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الدول أعضاء هذه المنطقة يمثل تحولاً إيجابياً نوعياً في مسيرة العمل التكاملي الاقتصادي العربي التي لم تكن طوال مراحلها السابقة سوى سلسلة متصلة من الإخفاقات، ومن ثم يمكن القول أن قيام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعد دليلاً عملياً على تنامي الإدراك والوعي بأهمية وضرورة العمل الاقتصادي العربي المشترك من منطلقات موضوعية تقوم على تقدير المصالح بأكثر ما تدفعها العواطف والمشاعر القومية المجردة.

٣. ٣ التقارب المتزايد والملحوظ في النظم والسياسات الاقتصادية، فقد كان الاختلاف الحاد والجوهري في النظم والتوجهات الاقتصادية بين الدول العربية من أهم أسباب الفشل والتعثر في محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي ولم يكن ذلك راجعاً فقط إلى مشاكل فنية في هذا الاختلاف، وإنما أيضاً إلى تخوفات وعداءات فكرية مذهبية، وربما أدت التحولات الإصلاحية الهامة التي سادت الدول العربية في الحقبة الأخيرة وبخاصة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي إلى قدر كبير من التجانس فيما بين الأنظمة والسياسات الاقتصادية في الدول العربية، وهيأت أرضية مشتركة وممهدة لقيام ونجاح أي من صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي، وقرابة نهاية عقد التسعينات كانت معظم الدول العربية قد أنجزت الكثير على طريق الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية مشتملة على الإصلاحات النقدية والمالية في مجال الخصخصة وتنامي دور القطاع الخاص الذي يتمتع بقدر وافر من الكفاءة والمرونة والقدرة على تعزيز التقدم على طرق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

٣. ٤ تمثل مقررات جولة أورجواي وقيام منظمة التجارة العالمية نقطة تحول هامه تعزز بدرجة كبيرة من إمكانيات ومبررات التكامل العربي وتطوير مستوياته.

فمن جهة تمثل مقررات أورجواي والتزامات عضوية منظمة التجارة العالمية تحدياً كبيراً يواجه كل من الدول العربية في مواجهة دول العالم وبخاصة المتقدمة منها حيث تتواضع بدرجة كبيرة قدرة كل من الدول العربية على منافسة المقتصدات المتطورة والمتقدمة، كما تتواضع كثيراً إمكانياتها للالتزام بالعديد من القرارات والاستحقاقات التي تفرضها عضوية تلك المنظمة سواء لأسباب متعلقة بالقصور والتخلف التقني، أو لأسباب متعلقة بنقص الخبرة وضعف القدرة التفاوضية.

ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية توفر للتكتلات

الاقتصادية عدداً من المزايا والاستثناءات في مجال المبادلات التجارية البينية في إطار دول التكتل.

ومن جهة ثالثة فإن مقررات جولة أورجواي واستحقاقات عضوية منظمة التجارة العالمية، تمثل في ذاتها خطوات هامه على طريق تحرير التجارة الخارجية للدول العربية، بما في ذلك تجارتها مع الدول العربية الأخرى الأعضاء في المنظمة العالمية، الأمر الذي يمثل مرحلة تمهيدية ونقطة انطلاق نحو تفعيل وتسريع الخطى نحو تحرير التجارة ومن ثم تعميق مراحل التكامل الاقتصادي العربي لما يتجاوز تحرير التجارة إلى الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة.

٣. ٥ تبنى بعض الدول العربية لتسريع الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية، ولإقامة السوق العربية المشتركة، فعلى الرغم من الأهمية المرحلية والتدرج في مسيرة العمل التكاملي الاقتصادي، إلا أن ذلك لا يتعارض بأي حال مع الأهمية الأكبر لمواكبة سرعة إيقاع ما يجري على الساحة الدولية والإقليمية من أحداث وتطورات من شأنها أن تسبق بسرعتها وفاعليتها أية جهود عربية متأنية ومتباطئة في هذا الشأن. كما أن الصيغ والتجارب الناجحة – وحتى غير الناجحة من صيغ التكامل في مختلف مناطق العالم، وحتى تلك التجارب السابقة في المنطقة العربية، توفر رصيداً مناسباً من الدروس المستفادة التي يمكن في إطارها التقدم نحو مراحل متطوره من العمل التكاملي بخطى واثقة ومتسارعة في نفس الوقت.

وفي إطار القناعة الموضوعية الكاملة من حكومات بعض الدول العربية بأهمية الإسراع بالجهود التكاملية العربية، خشية أن تتخلف عما يجري على الساحتين الدولية والإقليمية فتصبح الجهود العربية فارغة من مضمونها مفتقدة لقيمتها وفاعليتها، فقد تبنت بعض الدول العربية في إطار الاجتماعات الرسمية تحت مظلة الجامعة العربية فكرة العمل على الإسراع بمعدلات الإنجاز والتحرير للتجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تبنت وطالبت بعض الدول بضرورة تطوير الإطار المؤسسي القائم لمنطقة التجارة الحرة العربية إلى صيغة السوق العربية المشتركة. وشأن هذا الأمر إنما يهيء أوضاعاً مواتية واكثر موافقة لتعزيز هذه التوجهات وتعميق القناعات لدى الدول العربية بالتحرك الجدي واتخاذ القرارات السياسية اللازمة لإقامة السوق العربية المشتركة.

٣. ٦ الدور الأكبر الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص العربي في تعميق العمل التكاملي، حيث كانت المؤسسات الحكومية . الإنتاجية والخدمية . أكثر ارتباطاً وتأثراً بالتوجهات السياسية للدول العربية، فضلاً عن كونها أكثر بيروقراطية، وأقل مرونة في العمل واتخاذ القرار، ومن ثم فقد كانت هذه الخصائص من بين معوقات اندماج هذه المؤسسات في أي من صيغ العمل العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي، والمشروعات العربية المشتركة، كما كان أداء هذه المؤسسات يتقلب مع تقلبات الأحوال السياسية والعلاقات بين الدول العربية، وما قام من مشروعات العمل العربي المشترك على خلفية هذه المؤسسات لم يحقق النجاح المرجو.

وأما القطاع الخاص الذي اتسعت أمامه مساحة العمل والنشاط في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وبما يتميز به هذا القطاع من المرونة والكفاءة فقد أصبح مؤهلاً للقيام بدور هام ومؤثر في كافة مجالات العمل التكاملي الاقتصادي العربي إذا ما تهيأت له الظروف المساعدة على ذلك، وإذا ما خفت حدة العقبات والمشاكل التي تعترضه في هذا الشأن.

وحتى يتسنى لهذا القطاع أن يلعب هذا الدور بكفاءة أكبر فإن من الأهمية بمكان العمل على إدماجه تنظيمياً ومؤسسياً في هياكل العمل التكاملي وهيئاته ولجانه، كما يتطلب الأمر من هذا القطاع تفعيل توجهات القومية العربية في مختلف أنشطته ومشروعاته وعلى مختلف مستويات لجانه واتحاداته وتعميق الوعي لدى كافة عناصره ووحداته بأهمية وجدوى العمل التكاملي وفق اقتصاديات السعة والمساحات السوقية الكبيرة، مقارنة بمحاذير ومحددات التطور القطري المحدود في النشاط الاقتصادي ومشروعاته الإنتاجية والخدمية، وما يترتب عليه من تعثر الجهود وتضارب المشروعات والأنشطة وازدواجيتها وتنافسها في أسواق محدودة وضيقة.

٤. متطلبات تعزيز قيام السوق العربية المشتركة:

في ضوء الطرح السابق حول أهمية ومبررات إقامة السوق العربية المشتركة وتعزيز الجهود والآراء التي تنادي بذلك،

وأيضاً في ضوء الظروف والتطورات والمستجدات التي أصبحت تشكل عوامل إيجابية داعمه ومناخاً أكثر ملاءمة لقيام هذه السوق، فإن من المناسب طرح بعض المرئيات والأفكار حول المتطلبات والشروط الأساسية اللازم توافرها في قيام السوق العربية المشتركة، وذلك في ضوء الدروس المستفادة والتجارب السابقة في هذا المجال، وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم تلك المتطلبات.

. الإرادة السياسية للدول، القائمة على الإدراك والوعي الموضعي والقناعة الكاملة بأهمية وضرورة وجدوى التكامل الاقتصادي العربي، بما يؤدي إلى تبنى فكرة قيام السوق المشتركة والمثابرة وبذل الجهد من أجل ذلك.

ومن الأهمية البالغة أن تتدعم الإرادة السياسية في هذا الشأن بإرادة شعبية يمكن التعبير عنها بطريقة أو بأخرى من الطرق المناسبة وفقاً لظروف كل دولة.

. إنشاء وتكوين الآليات الفاعلة وتحديد الضمانات المناسبة لتفعيل عمل وأداء السوق المشتركة، ولتحقيق الالتزام بما يتقرر في إطارها. بما في ذلك المجالس والهيئات واللجان الخاصة باتخاذ القرارات، ومتابعة التنفيذ، ودراسات المسائل والقضايا المطروحة وتقديم المقترحات، وتسيير الجوانب الإجرائية والإدارية، وفض المنازعات والتحكيم، إلى غير ذلك.

وتقدم تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجاً يحتذى به في هذا الشأن حيث تتشكل هيئات اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ من كل من:

* **المجلس الأوروبي:** ويتألف من رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، ويتخذ القرارات الخاصة بالقواعد الأساسية والتوجهات العامة.

* **المجلس الوزاري: ويتألف من الوزراء المختصين** (حسب الموضوعات المطروحة) في الدول الأعضاء، ومهمته التوصل إلى صيغة الإجماع حول اتخاذ القرارات التنفيذية الملزمة. وهذا المجلس يمثل أهم هيئة تشريعية.

* **المفوضية الأوروبية:** وتتألف من عدد محدود من المفوضين (واحد أو اثنين من كل دولة) تنتدبهم الدول الأعضاء، ومهمة المفوضية تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس الوزاري، وإعداد الدراسات والاقتراحات وتقديمها إلى هذا المجلس، كما يدخل ضمن مهام المفوضية إدارة الموازنة المالية المخصصة للاتحاد.

* **البرلمان الأوروبي:** ويتألف من عدد من النواب الذين ينتخبهم مواطنو الدول الأعضاء انتخاباً مباشراً، ومهمة البرلمان مراقبة المفوضية، وله الحق في توجيه الأسئلة وطلب الاستفسارات، والمشاركة في وضع الموازنة المالية، غير أنه لا يملك صلاحيات تشريعية.

* **المحكمة الأوروبية:** وهي تراقب التقيد بالقوانين المتفق عليها.

* **الهيئة الأوروبية للتفتيش والمحاسبة:** وتراقب الجوانب المتعلقة بالشؤون الإجرائية والإدارية والمالية.

. تخصيص الميزانية اللازمة والكافية لتسيير أعمال المجالس والهيئات واللجان التكاملية في إطار السوق على الوجه الأكمل دون عقبات أو معوقات في هذا الجانب، وأيضاً تخصيص المبالغ اللازمة للتعويض في حالات الضرر أو الدعم في حالات إعادة التأهيل، ويكون ذلك في صورة صندوق خاص لهذا الغرض. كما تكون مساهمات الدول في هذه الأموال محددة القدر وطريقة السداد وتوقيتاته على نحو يضمن الالتزام الكامل بذلك.

. إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة لدعم وتوفير الأموال والقروض اللازمة للمشروعات التكاملية في مجالات البنيات والمرافق الأساسية والدراسات والبحوث وشبكات المعلومات، وكذا المشروعات الإنتاجية أو التجارية أو الخدمية.

ويدخل في هذا الإطار الأهمية القصوى لتوظيف مقادير متزايدة وكافية من الأموال العربية في المصارف الأجنبية في إقامة المشروعات الاستثمارية التكاملية.

. وضع الضمانات المناسبة لتحييد العمل التكاملي الاقتصادي عن التأثر السلبي والتبعية للتقلبات الطارئة والعارضة في الأوضاع السياسية غير المواتية في علاقات الدول الأعضاء. ويعزز ذلك بطبيعة الحال ما يتم إقامته من آليات وهيئات تكاملية، والمساحة التي تمنحها الدول لهذه الآليات والهيئات لاتخاذ القرارات فوق الوطنية دون اعتبار ذلك مساساً بسيادة الدول.

. يضاف إلى المتطلبات الأساسية السالفة الذكر العديد من المتطلبات التكميلية الهامة الضرورية، وإن كانت غير مجدية في ذاتها ما لم تتوفر المتطلبات الأساسية السابقة

ومن بين المتطلبات التكميلية ما يلي:

. تفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وإعادة هيكلة مؤسسات وأجهزة هذا العمل، بما يتناسب ويدعم إقامة السوق العربية المشتركة في إطار نظره جديدة تقوم على مدخل التجارة مع التركيز بشكل متواز على المداخل الأخرى للتكامل على صعيد الإنماء والتنسيق الإنتاجي والاستثمار والعمالة والنقل والاتصالات، لتكثيف المنافع المنبثقة عن التكامل وتسريع نتائجه، مع توفير الضمانات والضوابط الضرورية للتوزيع المتوازن للأعباء والمكاسب العائدة من التكامل الاقتصادي على كافة الدول العربية.

. يجب إن يكون المدخل الإنتاجي العمود الفقري الذي يستند إليه فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك حيث إن المداخل التقليدية المتمثلة في تحرير التجارة وتحرير عناصر الإنتاج لم تصل إلى نتيجة إيجابية. ومن ثم تبرز أهمية اعتماد النظرة القومية للمشاريع ومنح المشروعات المشتركة معاملة تفضيلية.

. العمل على تقارب الأنظمة والسياسات الاقتصادية العربية، مع تطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وإن تتجه جميعاً نحو اقتصاد السوق ومن ثم تحرير التجارة، ولا شك أن القطاع الخاص سوف يعمل على تطوير قوي للإنتاج بإقامة هياكل ومرافق إنتاجية مواتية لمزيد من التجارة والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات العربية.

. العمل على إيجاد هيئة عربية لتنمية الموارد البشرية لمختلف الدول العربية تعتبر آلية هامة تتواءم مع متطلبات إقامة السوق المشتركة، إذ يمكنها أن توفر الكوادر والموارد البشرية وتسهيل تبادل الخبرات والكفاءات، ووضع البرامج والسياسات الخاصة بتنمية الموارد البشرية في ضوء التخصص في الإنتاج وتحقيق الاستفادة من المزايا النسبية بين الأقطار العربية.

. يعتبر إنشاء مركز عربي للبحوث ونقل وتطوير التكنولوجيات دعامة أساسية لإنشاء وتعزيز إقامة سوق عربية مشتركة، حيث يمكن لهذه الهيئة أن تكون آلية خاصة لنقل وتطوير التكنولوجيا كما إنها قد تكون آلية خاصة لنقل وتطوير التكنولوجيا كما إنها قد تكون الوسيلة للخلاص من التبعية التكنولوجية للخارج بما يحمله من أخطار اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ويمكن لهذه الهيئة تحقيق الأمن التكنولوجي العربي وخفض تكاليف استيرادها، مما يحقق صالح الدول العربية خاصة في إطار تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية في منطقة التجارة العالمية (التربس Trips).

. إقامة جهاز على المستوى العربي لتسوية المنازعات التجارية، يعتبر مطلباً هاماً، بحيث يمكنه تلقي الشكاوى من الدول الأعضاء في المنطقة الحرة حول الممارسات غير المشروعة والتحقق منها وكذلك التحقق من الأضرار الناجمة عنها، على أن يكون لهذا الجهاز سلطات تمكنه من إصدار قرارات ملزمة للعضو المخالف حتى تتحقق فاعلية هذا الجهاز ويحقق الهدف الذي أنشئ من أجله.

٥. خصوصية القطاع الزراعي في إطار التكامل الاقتصادي العربي وإقامة السوق المشتركة:

في مختلف الصيغ والمحاولات التكاملية العربية، كانت السلع والمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية لها خصوصية متفردة من حيث ما تمنحه لها تلك الصيغ من أولوية التحرير التجاري وسرعته ومعدلاته السنوية. وينطلق ذلك بطبيعة الحال من الأهمية الحيوية والبالغة لمنتجات القطاع الزراعي كسلع استراتيجية وأساسية للسكان، كما ينطلق أيضاً من الأهمية الارتكازية لعلاقة منتجات القطاع الزراعي بقضية الأمن الغذائي العربي وارتباط ذلك بالأمن الاستراتيجي والقومي.

ومن ناحية أخرى يعتبر القطاع الزراعي بأهميته الكبيرة في الاقتصاد العربي سواء على الصعيد العام أو على مستوى بعض الدول، من بين القطاعات الأقل نمواً والأكثر حاجة للتنمية والتطوير من منظور التكامل الموردي والتحديث التقني، ويعتبر المدخل التجاري والتسويقي من بين المداخل الهامة لتطوير وتحديث هذا القطاع وتحويله من قطاع إنتاجي شبه استكفائي، سواء على مستوى المزرعة أو على مستوى الدولة، إلى قطاع متوجه تسويقياً وتجارياً. ومن ناحية ثالثة فإن الممارسات القطرية السابقة في مجال التنمية الزراعية في المنطقة العربية قد أسفرت عن إخفاقات كبيرة كنتيجة للسياسات التنموية غير المستدامة، وتكثيف عنصر رأس المال على الموارد الطبيعية المحدودة في بعض الحالات، وندرة

رأس المال مع وفرة تلك الموارد في حالات أخرى فظلت الزراعة العربية في قطاعها الأكبر قاصرة عن الانطلاق للكشف عن حقيقة قدراتها وعطائها في جانب أو مستنزفة ومنهكه موردياً في جانب آخر. وتتسع عاماً بعد آخر قدرات الإنتاج عن حاجات الاستهلاك المتزايدة للسكان.

ومن ناحية رابعة فإنه كنتيجة مباشرة للازدواجية والتضارب في السياسات الزراعية العربية، ومشروعات ونشاطات الإنتاج الزراعي، والنماذج المتكررة في هذا المجال في مختلف الدول العربية دون مراعاة لاعتبارات الملاءمة البيئية أو المقومات المواردية، قد أسفر ذلك عن مشاكل كبيرة في تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية على السلع والمنتجات الزراعية، وأخذت كل دولة تطلب من الاستثناءات الكاملة أو الموسمية لسلعها وفق الرزنامة الزراعية ما أصبح يشكل عائقاً كبيراً على طريق تحرير التجارة الزراعية على النحو المرجو. الأمر الذي يؤكد بصورة حاسمة أن أي جهود تكاملية في مجال السلع والمنتجات الزراعية لا بد لها أن تتم على مستوى تنسيق وتكامل السياسات والمداخل الإنتاجية جنباً إلى جنب مع المداخل التسويقية والتجارية حتى يتحقق لها القدر المناسب من النجاح.

في هذا ا لإطار المتقدم، وما يمكن أن يضاف إليه من المبررات التي تستند إلى العوامل الخارجية والإقليمية والدولية وما باتت تفرضه من تحديات متزايدة في وجه تنمية وتطوير القطاعات الزراعية العربية، وفي وجه تحقيق معدلات أفضل من الأداء في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي، فإن المنظمة العربية للتنمية الزراعية تطرح في هذا المجال رؤيتها بأهمية وضرورة إعطاء خصوصية وأولوية للسلع والمنتجات الزراعية في مجال العمل التكاملي الاقتصادي العربي، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة، حتى في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، للتحرير الكامل والفوري لهذه السلع والمنتجات مع إضافة ما يلزم من البنود والمقررات التي تعمل على إحداث القدر المناسبة من تنسيق السياسات الزراعية العربية في المجالات الإنتاجية والخدمية وفي مجالات التشريعات والبحوث وغيرها من المجالات الداعمة والمساندة.

ولعله مما يساعد على تحقيق ذلك أن السلع والمنتجات الزراعية العربية الطازجة (غير المصنعة) لا تواجهها مشكلات هامة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، كما أن قضية الرزنامة الزراعية هي في واقع الأمر تعبير عن النظرة القاصرة والضيقة لفهم المقومات الإنتاجية والقدرات التنافسية، تلك النظرة التي ينبغي لها أن تتسع لتستوعب مختلف القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية، والخدمية، ومختلف مجالات النشاط الزراعي والأنشطة التسويقية والتصنيعية والخدمية ذات الاعتماد المتبادل معها، وألا تضيق هذه النظرة لتقف عند قضايا المنافسة في إنتاج الخيار أو الملفوف أو ما عدا ذلك من السلع.

التعاونيات الزراعية

ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي

د. سعاد عبد الهادي الشماط

دمشق – ٢٠١٨

ملخص الدراسة

تشكل التعاونيات الزراعية والغذائية جزءاً هاماً من القطاع التعاوني في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتشير إحصائيات الاتحاد التعاوني العربي إلى وجود حوالي /٤٠/ ألف جمعية تعاونية منها (٤٣٪) جمعيات تعاونية زراعية. وتضمّ التعاونيات الزراعية المتواجدة على صعيد العالم اليوم أكثر من مليار عضو. غير أن التعاونيات الزراعية ليس بوسعها أن تزدهر ما لم تُتمكَّن من اكتساب القدرات اللازمة لها وما لم تملك البنية التحتية اللازمة لعملها. وقد تم الإعلان من قبل المنظمات العالمية والعربية العاملة في مجال الزراعة أن «التعاونيات الزراعية تُطعم العالم» شعاراً ليوم الأغذية العالمي لعام٢٠١٢

وخلال سنوات الماضية تفاقمت مشكلة التعاونيات الزراعية في الوطن العربي ووصل الأمر إلى عدم توافر معلومات دقيقة وكافية عن القطاع التعاوني الزراعي وأدواره ومقدراته وضعفت القدرات والكوادر البشرية العاملة في هذا المجال بالإضافة إلى غياب مفهوم الثقافة التعاونية والعمل الجماعي التعاوني في معظم البلدان العربية في ظل سيادة مفهوم ونمط الاستهلاك والإنتاج الفردي في المجالات كافة بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه هذه القطاع فإن الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع قد أهملت تماماً تطويره وأصبح الحديث يدور حول إحياء هذا القطاع في ظل المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد.

وشهدت السنوات الأخيرة خطوات متسارعة ضمن السياسات الزراعية نحو خصخصة وتحرير أسعار منتجات القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية مثل سورية ومصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا والجزائر وتونس. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تهميش دور الدولة في الإنتاج والتسويق الزراعي وحل بعض المؤسسات الحكومية الزراعية وتصفيتها، واقتصار دور الدولة في كثير من الأحيان على وضع الخطط ومتابعتها، والإسهام في برامج التنمية الريفية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية وتطوير مراكز البحث والإرشاد الزراعي.

إنّ النهوض بالتعاونيات الزراعية يتطلب جهودا عربية مشتركة وإصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم ومحفز للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي. تهدف هذه الدراسة إلى فهم دور وأهمية التعاونيات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي والحد من الفقر في الريف العربي، وتوصي بتعزيز دور التعاونيات كوسيلة للخروج من الفقر والجوع، وتشدد على الحاجة إلى تمكين ودعم نمو واستدامة التنمية الزراعية من خلال التعاونيات الزراعية والغذائية، كما توصي أيضاً بأن يضع صانعو السياسات في الوطن العربي السياسات الصحيحة والتشريعات الشفافة ويقدموا الحوافز لتطويرها، فذلك كله يشكل الشروط اللازمة لنمو وتطور التعاونيات الزراعية.

«التعاونيات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي» (إنتاج زراعي وتصنيع غذائي)

أولاً – أهمية القطاع التعاوني الزراعي: التعاونيات الزراعية منظمات مستقلة ترتكز على مبدأ العضوية المفتوح لأعضائها. وتستند التعاونيات الزراعية إلى مبادئ عدم التمييز بين الأعضاء، وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات لأعضائها في مجال تأمين مستلزمات الإنتاج وفي محال تسويق المنتجات. وتمثل التعاونيات الزراعية نموذجا للمؤسسة ذات الاهتمام الفعّال بالمصلحة الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها. وتعدّ التعاونيات الزراعية والغذائية وسيلة هامة لرفع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل، ولذلك فإنها تساهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

وتقدم التعاونيات الزراعية جملة واسعة من الخدمات لأعضائها، منها على وجه الخصوص الحصول على مدخلات الإنتاج وتسويق المنتجات، والحصول على المعلومات الإنتاجية والتسويقية. كما أنها تساعد أعضاءها على الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة في أماكن تواجد الجمعية، وأن يكون لهم رأيهم المؤثر في عملية صنع القرار في السياسات الزراعية والغذائية.

وتشكل التعاونيات الزراعية والغذائية جزءاً هاماً من القطاع التعاوني في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتضمّ التعاونيات في العالم اليوم أكثر من مليار عضو، وتوجد نسبة كبيرة منهم في القطاع الزراعي. ففي البرازيل يُنتج ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال التعاونيات الزراعية، وفي مصر يحصل أكثر من أربعة ملايين مزارع على دخلهم من خلال عضوية التعاونيات الزراعية. أما في الهند، فيجري جمع حليب كل يوم على أيدي ١٢ مليون مزارع من أعضاء تعاونيات منتجات الألبان. وتستحوذ التعاونيات الزراعية في أوروبا على حصة كلّية في السوق تقارب ٦٠ ٪ من تجهيز السلع الزراعية وتسويقها، ونحو ٥٠ ٪ من إمدادات مدخلات الإنتاج الزراعي.

غير أن التعاونيات الزراعية ليس بوسعها أن تزدهر أو أن تعمل كواسطة لضمّ أعضائها واندماجهم في الأسواق إن لم تُتمكَّن من اكتساب القدرات اللازمة لها وما لم تملك البنية التحتية للازمة لعملها. إذ أنها تحتاج إلى سياسات سليمة وحوافز اقتصادية وأطُر قانونية وتنظيمية مشجعة، إلى جانب أطُر تشاركية تتيح لها المشاورة والانخراط في حوارات مع مختلف الفئات أصحاب المصلحة في صنع القرار.

وفي سياق احتفالاتها بالسنة الدولية للتعاونيات الزراعية عام٢٠١٢، تم الإعلان من قبل المنظمات العالمية والعربية العاملة في مجال الزراعة أن «التعاونيات الزراعية تُطعم العالم» شعاراً ليوم الأغذية العالمي لعام٢٠١٢، الذي جرى الاحتفال به في ما يزيد على ١٥٠ بلداً. كما ساهمت المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها، وفي مقدمتها (IFAD) و(FAO)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ولجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها (COPAC)، وهيئاتٍ أخرى تابعة للأمم المتحدة (UN) في الترويج لدور التعاونيات الزراعية والغذائية لتوفير فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر والنهوض بالأمن الغذائي في البلدان العربية والبلدان النامية.

ويواجه معظم المنتجين الصغار في البلدان النامية صعوبات عديدة في مجال الإنتاج الزراعي والتسويق الغذائي وفي فهم ما يحدث في الأسواق المحلية والدولية. وكي يستفيد هؤلاء من أسعار السوق لا بد من أن تنتقل أسعار المواد الغذائية المرتفعة من خلال سلسلة القيمة بأكملها وصولاً إلى المنتج في الريف. كذلك يواجه المزارعون صعوبات في الحصول على مستلزمات الإنتاج عالية الجودة. فقد يكون سعر بيع المحاصيل أعلى، لكن المزارعين مضطرين أيضاً لشراء مستلزمات الإنتاج مثل البذور والأسمدة والمبيدات قبل اتخاذ قرار بتوسيع إنتاجهم. كما قد تكون هناك أيضاً مشكلة في الحصول على قروض لشراء هذه المستلزمات. وحتى عندما تكون

كل هذه الظروف مواتية، يواجه صغار المنتجين مع ذلك عقبات أخرى – مثل الافتقار إلى وسائط لنقل منتجاتهم إلى الأسواق المحلية أو الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة في المناطق الريفية. لهذه الأسباب كلها، لم يتحول ارتفاع الأسعار في الأسواق المركزية والدولية إلى دخل أفضل ورفاهية لصغار المنتجين في البلدان النامية.

غير أن نتائج الدراسات والبحوث العلمية الزراعية تبين أن صغار المزارعين عندما يعملون لوحدهم لا يستفيدون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، في حين أن من يعملون بشكل جماعي في منظمات وتعاونيات قوية قادرين بصورة أكبر على الاستفادة من فرص السوق المتاحة والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات التي تحدث في الأسواق وغيرها من الأزمات.

تهدف هذه الدراسة إلى زيادة فهم دور وأهمية التعاونيات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي والحد من الفقر في الريف العربي. وتوصي بتعزيز دور هذه المنظمات التعاونية كوسيلة للخروج من الفقر والجوع. وتشدد على الحاجة إلى تمكين ودعم نمو واستدامة التعاونيات الزراعية والغذائية. كما توصي أيضاً بأن يضع صانعو السياسات والحكومات السياسات الصحيحة والتشريعات الشفافة ويقدموا الحوافز لتطويرها، فذلك كله يشكل الشروط اللازمة لنمو وتطور التعاونيات الزراعية.

يمكن لأعضاء التعاونيات الزراعية الاستفادة من التدريب وتنمية المهارات، ولكن ليس فقط في المجالات الفنية مثل تكنولوجيات وتقنيات الإنتاج الزراعي المستدام. إذ يحتاج أعضاء الجمعيات التعاونية وإداراتها أيضا إلى بناء مهاراتهم في مجالات كافة من قبل القيادة المشرفة على هذا القطاع ويعتمد نجاح التعاونيات الزراعية إلى حد كبير على طريقة تسييرها وإدارتها. ونظرا للطبيعة الخاصة لهذه المنظمات فإن المدراء بشكل خاص يحتاجون إلى تدريب على الأعمال التجارية والتسويقية والإدارية آخذين بنظر الاعتبار القيم والمبادئ الأساسية الخاصة بالنظام التعاوني.

في كل من البلدان العربية والنامية، هناك أمثلة كثيرة للتعاونيات الناجحة قد أثبتت نجاحها في مساعدة صغار المنتجين في التغلب على مختلف الصعوبات الإنتاجية والتسويقية ومع ذلك، فإنها غالبا ما تبقى محدودة في الحجم والنطاق. ويظل التحدي الرئيسي هو الاستفادة من تلك النجاحات من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية والزراعية. لهذا فإن المعنيين بالقطاعات التعاونية بحاجة للعمل معا لتقديم الدعم عن طريق توسيع نطاق النماذج التعاونية الناجحة.

ثانياً – تطور القطاع التعاوني الزراعي العربي: لا يمكن الحديث عن تطور القطاع التعاوني الزراعي بعيداً عن تطور السياسات الزراعية في الوطن العربي. لقد مرت السياسات الزراعية العربية بمرحلتين متمايزتين تتّسم المرحلة الأولى (١٩٥٠ – ١٩٧٠) بثنائية في التوجّهات والخيارات الاقتصادية بين السياسات الزراعية ذات توجّه اشتراكي وسياسات زراعية ذات توجّه الرأسمالي. أما المرحلة الثانية فإنها اتسمت بالتوجّه نحو اقتصاد السوق وخصوصا بعد توجه الأنظمة العربية والقيام بإصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلّي وإلغاء الإعانات التي تُقدّم لمستلزمات الإنتاج الزراعي والمستهلكين.

لقد ارتكزت الإصلاحات الزراعية العربية في المرحلة الأولى على الأسس التالية:

١. تحديد سقف للملكية الزراعية.

٢. استيلاء الدولة على الفائض من الأراضي والزائد عن سقف الملكية الذي تمّ تحديده والتعويض للمالك في بعض الأحيان.

٣. توزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاّحين الذين لا يملكون أراضي زراعية.

٤. وضع نظام تعاوني ينضم إليه الفلاحين المنتفعين بأراضي الإصلاح الزراعي ويؤدّي إلى إدخال الآلات الزراعية الحديثة والأساليب العلمية والفنّية في الزراعة.

وقد ظهر عدد من نماذج الإصلاح الزراعي خلال

تلك الفترة منها: النموذج السوري للإصلاح الزراعي، والنموذج المصري للإصلاح الزراعي، والنموذج العراقي للإصلاح الزراعي، والنموذج الجزائري للإصلاح الزراعي.

وعليه فإنّ السياسات الزراعية ذات الطابع الاشتراكي التي طُبّقت في مصر وسوريا والعراق والجزائر لم تتمكّن من تقليص الهوّة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج ولا في تحديث القطاع الزراعي ويرجع ذلك لأسباب منها:

١- سوء الإدارة الذي تعاني منه الجمعيات التعاونية.

٢- وإعطاء الأولويّة للأهداف السياسية على حساب أهداف الإصلاح الزراعي.

٣- إضافة إلى السياسات التسعيرية الإجبارية التي حددتها الحكومات لأسعار المنتجات وخاصة الاستراتيجية منها.

واتّسمت الإصلاحات الزراعية في البلدان العربية التي تنتهج نظاما ليبراليا بتدخّلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين الذين تتطابق مشاريعهم مع أهداف الإصلاح الزراعي. وتتميّز هذه الإصلاحات الزراعية الليبرالية عن الإصلاحات الزراعية الاشتراكية بأنّها لم تعمل على نزع الملكية. وقد طُبّقت هذه الإصلاحات في كلّ من السعودية والأردن والمغرب وتونس.

إنّ محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية ومختلف السياسات الزراعية لم تحقّق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وتقليص الفجوة الغذائية وإعطاء دور فعال للنظام التعاوني الزرعي والجمعيات التعاونية الزراعية ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب نتناولها فيما يلي:

يُعتبر التخلّف في إدارة القطاع الزراعي عائقا أساسيا يحدّ من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية. فبدون وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية والتعاونيات الزراعية من كلّ نواحيها وبصفة خاصّة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كلّ السياسات الزراعية، سواء كانت هذه السياسات متعلّقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية. ولهذا فإنّ الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقّف على إدارتها. وحسن الأداء الإداري يتوقّف على أهلية الإنسان فيما يتعلّق بمعرفته بالعمل الإداري والإنتاجي وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وإنجازه. فعلى سبيل المثال عانت البلدان العربية التي طبّقت الإصلاح الزراعي ذات الطابع الاشتراكي من مشاكل إدارية في مزارع الدولة والجمعيات التعاونية نتيجة للبيروقراطية والروتين الإداري. كما أنّه في بعض هذه الدول مثل العراق، لم يسبق الإصلاح الزراعي دراسات اجتماعية واقتصادية لذلك انعكس سلباً ذلك على الإنتاجية الزراعية.

كما لوحظ نقص في الفنيين والمختصّين عند تطبيق الإصلاح الزراعي في بعض الدولة العربية. ففي مجال المكننة الزراعية واجهت العديد من التعاونيات مشاكل متعلقة بقلة الموظّفين الأكفاء والمختصّين ممّا عاق عمليات الصيانة وتصليح الآلات الزراعية. ومن المعروف أنّ غياب عامل من عوامل الإنتاج أو ندرته سينعكس سلبا على الكفاءة والمردوديّة الاقتصادية.

وكذلك عجز مؤسّسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها في دعم التعاونيات الزراعية لأن حصّة القطاع الزراعي في الوطن العربي من إجمالي الاستثمارات كانت ضئيلة، ولكي تحقّق تلك التعاونيات إنتاجية عالية فإنّها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة حتّى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة. إلاّ أنّ تمويل القطاع الزراعي ظلّ يعاني من بعض المعوقات نذكر منها:

نقص في الكوادر الإدارية لمؤسّسات الإقراض الزراعي.

النقص في الاعتمادات المصرفية المختصّة للقطاع التعاوني.

ارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خُطة شاملة للسياسات الإقراض الزراعية.

عدم وجود معايير واضحة لتوزيع القروض على التعاونيات الزراعية.

عدم وفاء المزارعين في كثير من الأحيان بتسديد القروض الممنوحة لهم في المواعيد المحددة لها.

كما أن السياسات السعرية في البلدان العربية كانت تهدف إلى تخفيض أسعار الأغذية الاستهلاكية وتثبيتها مع تفضيل مصلحة سكّان المدن وزيادة الصادرات الغذائية وتقليل الواردات وذلك للحصول على إيرادات حكومية. إلاّ أنّ هذه السياسات السعرية تتّسم بأنّها لا تشمل كلّ الأسعار الزراعية، وإنّما تستهدف فقط أسعار المحاصيل الاستراتيجية. وقد وُجّهت إلى السياسات السعرية العربية مجموعة من الانتقادات منها:

١- وجود سياسات لا تشمل كلّ الأسعار الزراعية وتناول فقط سعر المحصول الواحد بمعزل عن الأسعار للمحاصيل الزراعية الأخرى.

٢- تحيز السياسات الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزارعين.

٣- وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحدّدة من قبل الدولة.

٤- عدم اعتبار التكلفة الفعلية أساسا لتحديد أسعار السلع الزراعية والاقتصار على حساب التكاليف النمطية في حساب السعار.

وقد رسمت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمّن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والتمور والسكر واللحوم. وعملت الحكومات العربية على دعم الصناعات الغذائية وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية ورغم ذلك فإنّ هذه الصناعات لم تحقّق النجاح المطلوب وذلك للأسباب التالية:

١- نقص الكوادر الفنية المتخصّصة في الصناعات الغذائية.

٢- ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في مواسم ذروة الإنتاج.

٣- تلف المحاصيل التصنيعية قبل وصولها إلى المصانع بسبب الأحوال الجوية الحارة والتخزين السيئ كما هي الحال عند تصنيع الطماطم (البندورة).

ويلعب التسويق الزراعي دورا كبيرا في تطوير القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين وحثهم على تحسين إنتاجيتهم الزراعية. وقد تدخّلت بعض البلدان العربية في مجال تسويق السلع الزراعية بل إنّ تدخّل الجهاز الحكومي تعاظم من خلال إنشاء الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية، إلاّ أنّ قطاع التسويق عرف مجموعة من المشاكل التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين.

٢- عدم الاهتمام بمعايير ومواصفات الجودة.

٣- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في السواق العالمية.

٤- نقص المختّصين في التسويق الزراعي.

٥- غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية العربية.

هذه الأسباب مجتمعة أدّت إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

وخلال سنوات الماضية تفاقمت مشكلة التعاونيات الزراعية في الوطن العربي ووصل الأمر إلى عدم توافر معلومات دقيقة وكافية عن القطاع التعاوني الزراعي وأدواره ومقدراته وضعفت القدرات والكوادر البشرية العاملة في هذا المجال بالإضافة إلى غياب مفهوم الثقافة التعاونية والعمل الجماعي التعاوني في معظم البلدان العربية في ظل سيادة مفهوم ونمط الاستهلاك والإنتاج الفردي في المجالات كافة بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه هذه القطاع فإن السلطات الحكومية المشرفة على هذا القطاع قد أهملت تماماً تطويره وأصبح الحديث يدور حول إحياء هذا القطاع في ظل المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد. ومن جانب أخر أدى تطبيق سياسات تحرير الأسواق والتجارة في قطاع الزراعة إلى سعي السلطات بشكل متسارع إلى نقل دفة الاقتصاد واتخاذ القرار إلى رجال الأعمال وكبار الملاك وسهلت لهم كافة الإجراءات ودعمهم بكافة الطرق، في الوقت نفس وبشكل معكوس أهملت السلطات دعم قطاع الزراعة وصغار الفلاحين وظلت في حالة مراقبة عن بعد

لهذا القطاع، وأصبح المشهد في الريف العربي غير واضح بفعل هذه السياسات والقوانين وغياب دور التنظيمات التعاونية للنهوض بأوضاع الفلاحين.

ويتفاقم هذا الوضع المتدهور في ظل عدم اهتمام السلطات بتطوير قطاع التعاونيات على الرغم من أن توصيات الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ طالبت الحكومات بدعم وإشراك التعاونيات في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كما أوصت بذلك لجان الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالعمل التعاوني. في مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠٠١ أوصى المؤتمر الحكومات بالاهتمام بنهضة وتطوير مسيرة العمل التعاوني في القرن الحادي والعشرين.

إن ما يقال عن التعاون في بلدان العالم الثالث ينطبق تماماً على ما يقال عن دور التعاون في الأقطار العربية للتشابه الكبير بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث والبلدان العربية التي هي جزء من بلدان العالم الثالث. ولعل تجربة مثل الهند تعطينا تجاربها دلالات إيجابية على دور العمل التعاوني في نهضة الريف وقطاع الزراعة.

ومن الأدلة على اهتمام البلدان العربية بالتعاون تأليف لجنة خبراء التعاون العرب في نطاق الجامعة العربية التي تهتم بالتنسيق بين الحركات التعاونية في الأقطار العربية ومعالجة قضاياها المهمة والمصيرية. كما يعد تأسيس الاتحاد التعاوني العربي خطوة أولى على طريق تكامل نشاطات الحركات التعاونية في الأقطار العربية وقد سعت لجنة خبراء التعاون العرب والاتحاد التعاوني العربي إلى توحيد المصطلحات التعاونية بين الحركات التعاونية العربية وتبادل الخبرات والخبراء وتنسيق التعامل مع الحركات التعاونية الدولية ومنظماتها.

ويعتبر هذا الاتحاد منظمة مهنية نقابية قومية مستقلة وغير حكومية يعمل في نطاق الوطن العربي، ويعمل على بناء وإرساء قواعد ديمقراطية ثابتة للعلاقات الزراعية لجميع المنظمات الأعضاء على أسس علمية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف العمل وزيادة الإنتاج وتنظيم وتعبئة القوى الفلاحية ومحاربة الاستغلال بما يضمن حماية الفلاح وزيادة الإنتاج وتشجيع العمل التعاوني الزراعي. كما يعمل على دعم وتنشيط الحركة التعاونية الزراعية الفلاحية في الوطن العربي وتبادل الخبرات بين الأعضاء والاستفادة من التجارب الرائدة ف الأقطار العربية والعالم.

وتشير إحصائيات الاتحاد التعاوني العربي إلى وجود حوالي/٤٠/ ألف جمعية تعاونية منها (٤٣٪) جمعيات تعاونية زراعية و(٣٣٪) جمعيات تعاونية استهلاكية و(٨,٥٪) تعاونيات سكنية و(٧,٨٪) جمعيات متعددة الأغراض و(٣,٨٩٪) جمعيات خدمية و(٣,٤٪) جمعيات حرفية و(٠,٤٪) جمعيات أسماك و(٠,٠١٪) جمعيات أنشطة علمية وثقافية، وتضم هذه الجمعيات في عضويتها أكثر من (١٦) مليون عضو تعاوني في مختلف أنواع التعاون.

أما التعاون في سورية فشأنه شأن التعاون في معظم الأقطار العربية من حيث دوره في التنمية والمشكلات والصعوبات التي واجهته، إلا أن إشراف الدولة على التعاون موزع بين عدة وزارات، ففي حين تشرف وزارة الزراعة على التعاون الزراعي تشرف وزارة التموين والتجارة الداخلية على التعاون الاستهلاكي وتشرف وزارة الإسكان على التعاون السكني ووزارة النقل على تعاونيات النقل ووزارة الصناعة على التعاونيات الإنتاجية الصناعية. وكل قطاع تعاوني نوعي ينضوي تحت لواء اتحاد تعاوني عام يشرف على جمعياته، فالاتحاد العام للفلاحين يشرف على التعاونيات الزراعية ويوجد لكل من تعاونيات النقل والتعاونيات السكنية اتحاد عام في حين لم يؤسس اتحاد عام للتعاونيات الاستهلاكية ولا للتعاونيات الإنتاجية الصناعية ومن ثم لم يؤسس حتى اليوم اتحاد تعاوني عام أو مجلس أعلى للتعاون يكون مسؤولاً عن الاتحادات التعاونية النوعية بسبب قصور القوانين النافذة.

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية في سورية نحو/٦٥٥٤/ جمعية منها /٤٩٨٠/ جمعية زراعية و/٧٠/ جمعية إنتاجية و/١٤٧/ جمعية استهلاكية يتبع لها نحو /١٠٠٠/ منفذ بيع بين مجمع وصالة ومركز صغير

و/١٢٠٠/ جمعية سكنية و/١٥٧/ جمعية نقل. كما أن مساحة الأراضي المزروعة في التعاونيات الزراعية قد زادت من ٤٤,٥٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٤٩,٧٪ عام ٢٠١٣ وذلك من مجمل الأراضي الزراعية. كما أن حجم قطيع الأبقار قد تزايد من ٦٥,٦٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٦٦,٧٪ عام ٢٠١٣. بينما قطيع الأغنام قد تناقص من ٧٥٪ إلى ٦٣٪ للفترة نفسها ، بينما بقي قطيع الدواجن محافظاً على نسبة ٣٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣.

ثالثاً - معوقات العمل التعاوني في الوطن العربي: على الرغم من الإيجابيات التي حققها القطاع التعاوني في الريف العربي ، إلا أن هنالك العديد من العقبات والمعوقات التي عرقلت عمل هذا القطاع منها:

١. عدم وضوح دور القطاع التعاوني بشكل مستقل عن الدولة.

٢. العمل الفردي وغياب روح الفريق الجماعي داخل الجمعيات التعاونية.

٣. وجود العقلية الفردية داخل إدارة الجمعيات في التعاطي مع الآخرين.

٤. صعوبة الانتقال من الخدمات إلى التنمية.

٥. تراجع المساعدات المالية لهذا القطاع.

٦. قدم التشريعات التعاونية في معظم البلدان العربية وطبيعة التطبيق الخاطئ للقوانين والأنظمة ،مما أثر على استقلالية هذه الجمعيات.

مما تقدم نجد أن على الحكومات العربية أن تعترف بالدور التنموي للقطاع التعاوني الزراعي ، ووضع أسس سليمة لبناء شراكة عبر توفير الجو السياسي والتشريعي والتوسع في قاعدة المشاركة في عملية التنمية المستدامة من هنا يكتسب مفهوم بناء القدرات للجمعيات التعاونية في الريف العربي أبعاداً جديدة ، حيث أن بناء القدرات سوف تساهم في تنمية وتطوير أداء الجمعيات في تحقيق أهدافها وفي علاقاتها مع مجتمعها الذي تتواجد فيه ، وفي توظيف مواردها التي تحقق لها الاستدامة.

رابعاً- ملامح الأزمة الغذائية العربية: تعتمد أغلبية الأقطار العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية والواردات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان ،بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية. ويعيق تخلف القطاع الزراعي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العربية، خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع والمواد الغذائية.

وقد تطورت الأزمة الغذائية في الدول العربية تبعا لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية. وقد أصبح هناك شبه إجماع على أن أزمة الغذاء في الوطن العربي قد وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. يتضح من إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ارتفاع نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة، إذ انتقل من حوالي ٣١٥ دولارا أميركيا عام ١٩٩٨ إلى حوالي ٣٧٢ دولارا عام ٢٠١٣. ويتضح كذلك تناقص مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من حوالي ١٤٪ تقريبا سنة ١٩٩٨ إلى ٥,٣ ٪ سنة ٢٠١٣، كما يظهر تدهور قيمة الناتج الزراعي الإجمالي ليصل إلى١٤١,٥مليار دولار.

كما إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل تلعب دورا مهما في عمليات التوسع الإنتاج الزراعي. ومن المعروف أن الإنتاج الزراعي يعتمد بصفة خاصة على الظروف الطبيعية، إلا أنه من شبه المؤكد أن الحالة الراهنة التي عليها الوطن العربي من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد المتاحة عربيا غير مستغلة بصفة مثلى في أغلب الأقطار العربية. فالوطن العربي يزخر بأراض هامة قابلة للزراعة تقدر بحوالي ١٩٧ مليون هكتار، وأن المزروع منها فعلاً في عام ٢٠١٢ لم يتجاوز ٦٩ مليون هكتار، بحيث شكل نصيب الفرد من المساحة الزراعية لعام ٢٠١٢ نحو ٠,١٩ هكتار بالإضافة إلى موارده

البشرية التي تبلغ ٣٨٠,٥ مليون نسمة لعام ٢٠١٣ ، منها ٢٧,٦ مليون فرد يعملون في قطاع الزراعة عام ٢٠١٣. ورغم المحدودية بعض عوامل الإنتاج الزراعي اللازمة للتوسع في الإنتاج الزراعي مثل المياه، فإن في الوطن العربي من المقومات ما يكفي ليخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى وضعية المكتفي ذاتياً.

يقودنا فشل الجهود العربية في تأمين ما يحتاجه الوطن العربي من الغذاء إلى التساؤل عن المكانة المعطاة لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية في الماضي. وما تنطوي عليه عملية التنمية عادة من تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي كثير من الخطط التنموية في الدول العربية التي تتراوح بين التنمية القائمة على التصنيع من خلال بدائل الواردات أو مخططات التنمية التي تعتمد على الصادرات حيث لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتمام كبير لتعزيز البحث العلمي والاستثمارات في قطاع الزراعة. لهذا لم يعطى القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا مع تسجيل بعض الاستثناءات، رغم قول بعض الاقتصاديين إن الثورة الصناعية لكي تنجح لابد أن تسبقها ثورة زراعية كما حدث في البلدان المتقدمة.

وقد اتجه طموح أغلب الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال من أجل تحقيق التنمية، إلى التصنيع بالدرجة الأولى باعتباره مرادفا للتنمية والتقدم ما جعلها تقع في خطأ كبير هو إهمال التنمية الزراعية والتركيز على إنشاء بعض الوحدات الصناعية التي كانت تعتبرها منفذاً بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف التي ورثها عن الحقبة الاستعمارية. وقد تركزت النسبة الكبرى من الاستثمارات العامة في القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي، ولم تكن الدول العربية أكثر حظا من باقي دول العالم الثالث، فقد اتجهت الخطط التنموية نحو التصنيع على أساس أنه يعني التنمية، مما أدى إلى تعبئة الموارد المالية وتكثيف الجهود للنهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي، وذلك على حساب القطاعات الأخرى وخصوصا القطاع الزراعي.

وشهدت السنوات الأخيرة خطوات متسارعة ضمن السياسات الزراعية نحو خصخصة وتحرير أسعار منتجات القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية مثل سورية ومصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا والجزائر وتونس. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تهميش دور القطاع التعاوني في الإنتاج والتسويق وحل بعض المؤسسات الحكومية وتصفيتها، واقتصار دور الدولة في كثير من الأحيان على وضع الخطط ومتابعتها، والإسهام في برامج التنمية الريفية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية وتطوير مراكز البحث العلمي والإرشاد الزراعي.

وإذا كان للعوامل الديموغرافية والطبيعية والتوجهات التنموية العامة دور أساسي في تفسير الحالة الغذائية التي يعيشها الوطن العربي، فإن أهم أسباب العجز الغذائي العربي تكمن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار العربية للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية، من موارد طبيعية وبشرية ومالية. حيث يوجد معظم الموارد الزراعية العربية سواء المياه أو الأراضي القابلة للزراعة في بلدان تتميز بشح مواردها المالية، ومن جهة أخرى أن تنعكس الصورة بحيث يتوافر في عدد قليل من البلدان العربية ثروة نفطية هائلة تقابلها ندرة وشح في الأراضي الصالحة للزراعة مع بعض الاستثناءات. ولكون الموارد المالية في الأقطار النفطية عاجزة عن إنتاج ما يكفي هذه الدول من الغذاء والاعتماد على المستوردات الغذائية ، وبقاء جزء كبير من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغل أو ذات إنتاجية متدنية في الأقطار الأخرى بسبب ضعف الاستثمارات ونقص التمويل، فإنه يصبح من الضروري تعجيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول من أجل الخروج من المأزق الغذائي الذي تعاني منه هذه الدول. ومع تزايد حجم الفجوة في الإنتاج الغذائي وعجزها عن تأمين الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية، ظلت الفجوة الغذائية العربية تتسع حتى أصبحت في الوقت الراهن من أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي.

خامساً – التعاونيات الزراعية وسيلة للخروج من المأزق الغذائي: يتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهودا عربية جادة على طريق التكامل في جميع الأصعدة وبالذات الصعيد الزراعي. إلا أن جهود التكامل العربي ما زالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومات مسؤولة وقوى ناشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد للوطن العربي من الأزمات التي يعاني منها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وقد آن الأوان لإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية. ومن هنا فإن إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي يمكن تصورها في تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة وإعطاء دور واضح وفعال للنظام التعاوني الزراعي في هذا المجال بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح جميع العاملين في الريف العربي، وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستديمة. إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه القطاع التعاوني الزراعي في الوطن العربي لتحقيق الأهداف التالية:

– تطوير التعاونيات الزراعية وتزويدها بالخبرات اللازمة والمكننة الضرورية سوف يؤدي إلى تقليص الفجوة الغذائية وزيادة المعروض من المحاصيل والسلع الغذائية ليتناسب مع زيادة الطلب الناتج عن التزايد السكاني.

– تشجيع الاستثمار في التعاونيات الزراعية من شأنه أن يتيح للمواطنين دخول إضافية، وهو ما يشجع على زيادة حجم استهلاك من المواد الغذائية وتبين بعض الدراسات أن مرونة الإنفاق على الغذاء بالنسبة للدخل في البلدان التي قطعت شوطا في طريق النمو تصل إلى ٠,٦٪، وهو ما يعني أن الزيادة في الدخل بنسبة ١٠٪ ينتج عنها زيادة في الإنفاق على الغذاء بمقدار ٦٪ وهي نسبة جيدة.

–الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة: تؤدي الهجرة المتزايدة للسكان من الريف نحو المدينة إلى زيادة في حجم الاستهلاك من المواد الغذائية، وذلك نظرا لما توفره المدينة من فرص العمل وسهولة الحصول على الغذاء.

–تحسين الإنتاجية الزراعية :عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات التقانات الزراعية في أعمال التعاونيات الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تكهل عاتق الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية.

–تنمية التجارة البينية العربية: من خلال إنشاء وتأسيس الجمعيات التسويقية الزراعية المشتركة بين البلدان العربية على مستوى الأقاليم العربية.

–تعزيز دور المرأة الريفية: للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخل الأسرة الاقتصادي وجعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية.

إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية السابقة للقطاع التعاوني الزراعي في العالم العربي تتم من خلال الأمور التالية:

١– تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي: لا يمكن لأهداف الأمن الغذائي العربي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، خاصة أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل. هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا التكامل من ميزات اقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وعلى المستوى المعيشي لسكانها.

إن ما يحققه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط والسياسات التنموية الزراعية للدول العربية ومن دعم للتخصص الإنتاجي وزيادة الإنتاجية الزراعية بين هذه الدول، سيكون له الأثر الإيجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في الدول العربية. كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتوجات العربية أكثر قدرة على المنافسة مثل خفض في التكاليف واستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

إنّ النهوض بالتعاونيات الزراعية يتطلب جهودا

عربية مشتركة وإصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم ومحفز للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي ولعل أهم هذه الجهود والإصلاحات ما يلي:

٢- تقوية مؤسسات التمويل والإقراض الزراعي التعاوني وتكثيفها ليتماشى حجمها وحجم المزارع التعاونية مما سيمكن من زيادة فعالية القروض الزراعية.

٣- العمل على زيادة كفاءة أداء الخدمات التسويقية عن طريق تطوير الخدمات التسويقية التعاونية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها.

٤- تطوير وتحديث التشريعات التعاونية الزراعية عن طريق إدخال التعديلات اللازمة التشريعية والإدارية لحفز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها في القطاع التعاوني الزراعي.

ومما سبق نستنتج أن رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية المستدامة لمواجهة العجز الغذائي يتطلب مضاعفة الاستثمارات الزراعية في القطاع التعاوني، كما يتطلب ترشيد وتحسين توظيفها تقنيا وإداريا وكلها أمور تستوجب خلق مناخ مناسب.

نستنتج مما سبق أن تطوير وتحديث القطاع التعاوني الزراعي يعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأنّ تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجم عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية البينية.

غير أنه في رأينا أن فعالية هذه الوسائل في تحقيق ما تصبو إليه التعاونيات الزراعية من أهداف يرتبط إلى حدّ كبير بمدى توافر بعض المبادئ والمتطلبات التي نعتبرها عناصر أساسية لإنجاح الجهود الساعية إلى تحقيق قطاع تعاوني فعال يستطيع الوصول بالقطاع الزراعي إلى التنمية الزراعية المستديمة والأمن الغذائي في الوطن العربي.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- نشأة المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

وافق مجلس الجامعة العربية في يوم ١٩٧٠/٣/١١م على إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب قراره رقم (٢٦٣٥)، وباشرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية أعمالها في عام ١٩٧٢م من مقرها الرئيس في الخرطوم عاصمة جمهورية السودان، كما اكتملت عضوية المنظمة في عام ١٩٨٠ بانضمام كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إليها. ومنذ إنشائها تعمل المنظمة على تطوير الأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية وتنسيقها على المستوى القومي، كما تقدم المساعدة في إحداث الوسائل الجديدة والإستراتيجيات المتعلقة بتطوير هذه المجالات بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتحقق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية.

- أهداف المنظمة:

تهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية وعلى الأخص:

١- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في قطاعي الزراعة والثروة السمكية والأغذية، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.

٢- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية والاستغلال الأمثل للموارد السمكية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية تحقيقاً للأمن الغذائي العربي.

٣- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية.

٤- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع مراعاة الاستدامة.

٥- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية والسمكية.

٦- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في قطاعي الزراعة والصيد السمكي.

٧- الإشراف على تنفيذ برامج من شأنها مواجهة أزمات الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي.

الجمعية العامة للمنظمة:

أ- تتكون الجمعية العامة من ممثلي جميع الدول الأعضاء ويكون التمثيل على مستوى الوزراء أو من ينوب عنهم، ويكون لكل عضو صوت واحد.

ب- تكون رئاسة الجمعية بالتناوب وفقاً للترتيب الهجائي للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتكون مدة الرئاسة سنتين.

ج- تجتمع الجمعية العامة مرة واحدة كل عامين في دورة عادية ويجوز للجمعية العامة عقد دورات غير عادية بناءً على طلب ثلث الدول الأعضاء أو المجلس التنفيذي ويحدد رئيس الجمعية مكان وموعد الانعقاد بالتشاور مع مدير عام المنظمة.

د- يشكل ثلثا أعضاء الجمعية العامة النصاب القانوني لاجتماعاتها، وتتخذ كافة القرارات بأغلبية الأعضاء الحضور.

اختصاصات الجمعية العامة:

الجمعية العامة هي السلطة التشريعية للمنظمة، وتختص باعتماد الإستراتيجية والسياسات العامة التي تسير عليها المنظمة، وتخطيط ومتابعة برامجها وأنشطتها ومراقبة أعمالها الفنية والمالية والإدارية، ولها أن تتخذ ما تراه لازماً من قرارات وإجراءات لتحقيق أغراض المنظمة في حدود اتفاقية الإنشاء وعلى الأخص:

أ- إقرار خطط المنظمة الإنمائية وبرامج عملها، وميزانيتها، وذلك كل سنتين، وإحالتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ب- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي.

ج- انتخاب أعضاء هيئة الرقابة المالية لمدة سنتين.

د- تعيين مراقبي الحسابات القانونيين وإنهاء عقودهم.

هـ- تعيين مدير عام المنظمة والمدير العام المساعد وفقاً لأحكام النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة.

و- تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة واعتماد توصياتها.

ز- إنشاء مكاتب إقليمية للمنظمة في أقاليم الوطن العربي وإلغائها بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ح- المصادقة على تقرير المجلس التنفيذي المرفوع إليها من المدير العام.

ط- مراجعة الحسابات الختامية للمنظمة والتصديق عليها.

ي- إقرار ميزانية المنظمة كل سنتين وإحالتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ك- تنظيم التعاون بين المنظمة والدول والهيئات الدولية.

ل- تعديل اتفاقية إنشاء المنظمة بالكيفية المحددة في المادة (١٤).

م- قبول أعضاء جدد بها أو انسحاب أحد أعضائها.

المجلس التنفيذي:

أ- يتكون المجلس التنفيذي من ثمانية أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضائها دورياً لمدة سنتين بحيث يتم تمثيل كل إقليم من الأقاليم العربية الأربعة بدولتين ويكون لكل عضو بالمجلس صوت واحد.

ب- ينتخب المجلس التنفيذي من بين أعضائه رئيساً له ونائباً للرئيس لمدة سنتين.

ج- يجتمع المجلس التنفيذي في دورة انعقاد عادية مرة كل ستة أشهر أو ثمانية شهور بعد موافقة الجمعية العامة، ويحدد رئيس المجلس مكان وموعد الانعقاد بالتشاور مع مدير عام المنظمة.

د- يجوز للمجلس التنفيذي عقد دورات غير عادية بدعوة من رئيسه أو بناءً على طلب المدير العام للمنظمة، أو أربعة من أعضائه على الأقل، ويحدد في الدعوة جدول أعمال الدورة غير العادية ومكان وموعد انعقادها.

هـ- يعتبر انعقاد المجلس التنفيذي قانونياً بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء، وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

اختصاصات المجلس التنفيذي:

يكون المجلس التنفيذي بمثابة مجلس إدارة المنظمة، ويختص بما يلي:

أ- اقتراح برامج عمل المنظمة ورفع التوصيات بشأنها للجمعية العامة للتصديق عليها.

ب- دراسة مشروع خطة عمل المنظمة وموازنتها لسنتين ثم إحالتها للجمعية العامة للتصديق عليها.

ج- دراسة الحساب الختامي للمنظمة ورفع التوصية بشأنه إلى الجمعية العامة للتصديق عليه.

د- دراسة التقارير السنوية المقدمة من الإدارة العامة للمنظمة، والخاصة بتنفيذ الأنشطة وسبل الإنفاق وإعطاء التوجيهات المناسبة حيالها.

هـ- السعي مع الإدارة العامة لتوفير التمويل المالي اللازم للمنظمة. و- اتخاذ كافة الوسائل التي من شأنها تحقيق أهداف المنظمة. ز- متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومتابعة تنفيذ خطط المنظمة وبرامجها.

الإدارة العامة للمنظمة :

تتكون الإدارة العامة من المدير العام للمنظمة والموظفين الرئيسيين والفنيين والإداريين. اختصاصات الإدارة العامة:

١- إعداد خطة سنوية مفصلة للتدريب والتطوير وتخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذها ضمن الموازنة.

٢- معاونة المدير العام في تنفيذ البرامج والقرارات وإعداد خطة عمل للمنظمة تتضمن المشروعات والبرامج السنوية وتقديم تقارير متابعة دورية تتضمن تقويماً لما تم تنفيذه وعرضها على المدير العام.

٣- الاتصال بالجهات المختصة في الدول الأعضاء والمنظمات والأجهزة المتخصصة وسائر الإدارات الأخرى وفقاً للأسس المقررة من المدير العام.

٤- التحضير لاجتماعات الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي والاشتراك في الاجتماعات التي يرى المدير العام أهمية مشاركتها بها.

٥- متابعة الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بها وإخطار الإدارة المالية أولاً بأول بأي نشاط تترتب عليه أعباء مالية.

برامج عمل المنظمة

البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية

البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.

البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.

البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.

البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.

البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية.

الأنشطة الرئيسية للمنظمة وإنجازاتها.

مجال تطوير وتنمية الغذاء.

مجال تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

مجال تطوير التقانات وتدعيم المؤسسات الخدمية الزراعية.

مجال المسوحات الاستقصائية ودعم البيئة الإحصائية الزراعية.

مجال رصد المتغيرات الاقتصادية وتحليل السياسات الزراعية.

التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات.

مجالات أخرى..

عملت المنظمة خلال مسيرتها في عدد من المجالات التنموية التي استهدفت في مجملها تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الوطن العربي، وذلك من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة المتمثلة في الدراسات والبحوث – وأنشطة التدريب وترقية مستوى الأداء – أنشطة تبادل الرأي والخبرة – أنشطة المشروعات التنفيذية وأنشطة تقديم المشورة العلمية والمعلومات الفنية العاجلة.

وفيما يلي أهم الإنجازات المتحققة في كل مجال من المجالات التنموية التي عملت فيها المنظمة:

١: أهم الإنجازات في مجال تطوير وتنمية إنتاج سلع الغذاء:

أ- الأنشطة الدراسية والبحثية:

قامت المنظمة بإنجاز العديد من الدراسات القومية والقطرية في مجال تطوير وتنمية إنتاج السلع الغذائية ، ويمكن إيجاز أهمها في الآتي:

دراسة اقتصاد الغذاء في الدول العربية في (٤) مجلدات: الاستهلاك – التجارة الخارجية – البيانات الإحصائية – إنتاج المحاصيل الغذائية.

دراسة مستقبل الغذاء في الدول العربية في (٣) مجلدات: الإنتاج – الاستهلاك – التجارة الخارجية.

برنامج الأمن الغذائي العربي في (٨) أجزاء: إستراتيجية الأمن الغذائي العربي – الموارد الطبيعية – إنتاج القمح والحبوب – تنمية الثروة السمكية – تنمية الإنتاج الحيواني والداجني – المخزون الغذائي الإستراتيجي.

دراسات المخططات الرئيسية لتنمية قطاعات إنتاج وتصنيع الألبان – المحاصيل السكرية والبذور الزيتية.

دراسة توقعات الطلب على السلع الغذائية العربية.

إصدار التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي.

ب – أنشطة التنمية البشرية:

عقدت المنظمة العديد من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات واللقاءات على المستويين القومي والقطري، ويمكن إبراز أهم المجالات التي تناولتها هذه الأنشطة على النحو التالي:

الأنشطة في مجال تطوير الإنتاج والإنتاجية لأهم

المحاصيل الزراعية.

الأنشطة في مجال مكافحة الأمراض والآفات في المحاصيل الزراعية.

الأنشطة في مجال تطوير الإنتاج والإنتاجية للثروة الحيوانية والسمكية والداجنية.

الأنشطة في مجال مكافحة الأمراض والآفات الحيوانية.

الأنشطة في مجال التنمية الريفية.

ج- أنشطة المشروعات التنفيذية:

عملت المنظمة في تنفيذ العديد من المشروعات التنفيذية القطرية في مجال تطوير الإنتاجية وتنمية إنتاج سلع الغذاء وقد تناولت هذه المشروعات الموضوعات والمجالات التالية:

تطوير المشاتل وإنتاج الشتلات.

تطوير إنتاج المحاصيل البستانية.

تربية النحل وإنتاج العسل.

تطوير إنتاج النخيل.

تنمية الثروة الحيوانية.

٢: أهم الإنجازات في مجال تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة:

أ- الأنشطة الدراسية والبحثية:

يمكن إبراز أهم الدراسات المنفذة في هذا المجال على النحو التالي:

دراسة الموارد الطبيعية في الوطن العربي.

الأطلس العام لدراسة مصور البيئة الزراعية: ١٥ أطلس.

دراسات المناخ الزراعي في الدول العربية: ٢٠ دولة.

-دراسة تجميعية للمناخ الزراعي في الوطن العربي.

دراسات مكافحة التصحر في الدول العربية.

دراسات تنمية وتطوير المراعي في الدول العربية.

دراسات الثروة الحراجية في الدول العربية.

دراسات ترشيد استخدام المياه وتنمية مواردها.

ب- أنشطة التنمية البشرية:

عقدت المنظمة العديد من الأنشطة في مجال تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة والتي تناولت الكثير من الموضوعات أبرزها ما يلي:

تنمية وتطوير إدارة الثروة الحراجية والمراعي.

استخدام تقانات الاستشعار عن بعد والمعلومات الجغرافية.

تصنيف التربة وتقويم الأراضي.

ترشيد استخدام المياه وتحسين كفاءة الري.

إدارة المعلومات الزراعية الإلكترونية.

ج- أنشطة المشروعات التنفيذية:

قامت المنظمة بتنفيذ بعض المشروعات القطرية الرائدة في هذا المجال، وقد تناولت هذه المشروعات الموضوعات التالية:

إنشاء السدود الصغيرة وحصاد المياه.

تحسين طرق ووسائل الري.

تنمية الموارد المائية.

استخدامات الطاقة الشمسية لحماية البيئة.

تقويم الآثار البيئية للبرامج والمشاريع الزراعية.

إدارة وترشيد استخدامات المياه في الزراعة.

استصلاح الأراضي الرملية.

حصر وتقويم وتنمية الموارد الرعوية.

تطوير المشاتل الحراجية.

٣: أهم الإنجازات في مجال تطوير التقانات وتدعيم المؤسسات الخدمية الزراعية:

أ- الأنشطة الدراسية والبحثية:

تتمثل أهم الدراسات التي أنجزتها المنظمة في هذا المجال في الآتي:

مسح شامل للإرشاد الزراعي في البلاد العربية.

دراسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية في البلاد العربية.

دراسات حول التسويق وتخزين الحبوب والحيوانات الحية واللحوم في الوطن العربي.

دراسات الجدوى لإقامة مشروعات لإنتاج الأدوية واللقاحات والعقاقير البيطرية في الوطن العربي.

دراسات حول توحيد قوانين الأنظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها.

ب- أنشطة التنمية البشرية:

عقدت المنظمة العديد من أنشطة التنمية البشرية المتمثلة في الدورات التدريبية والندوات واللقاءات في هذا المجال تناولت أهم الموضوعات التالية:

وقاية النباتات ومكافحة الأمراض والآفات.

الحجر الزراعي والبيطري واستخدام وإنتاج اللقاحات البيطرية.

إكثار البذور وإنتاج الشتلات.

التلقيح الاصطناعي.

زراعة الأنسجة.

الميكنة الزراعية.

إدارة وتنظيم البحوث الزراعية.

الإرشاد الزراعي.

الصناعات الغذائية.

استخدام الرصد الجوي الزراعي.

تقانات الإنذار المبكر والاستشعار عن بعد.

التنمية الريفية والتسويق والتكامل الزراعي.

ج- أنشطة المشروعات التنفيذية:

نفذت المنظمة عدداً كبيراً من المشروعات القطرية في هذا المجال أبرزها المشروعات المتعلقة بالموضوعات التالية:

تطوير تقانات الإنتاج النباتي والحيواني.

دعم المحاجر البيطرية.

إنتاج التقاوي والشتول.

التلقيح الاصطناعي.

استخدام الطاقة الشمسية.

تحسين سلالات الثروة الحيوانية.

زراعة الأنسجة.

٤: أهم الإنجازات في مجال المسوحات الاستقصائية ودعم البنية الإحصائية الزراعية:

أ- الأنشطة الدراسية والبحثية:

أنجزت المنظمة العديد من الدراسات في هذا المجال، ويمكن أبراز أهمها في الآتي:

إصدار الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

إصدار التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي.

إصدار المعجم الزراعي العربي في (١٦) مجلد.

دراسات حول تطوير الإحصاءات الزراعية العربية.

استمارات تجميع بيانات قطرية لتكوين قواعد المعلومات الزراعية.

إنشاء قواعد المعلومات والبيانات الزراعية.

ب- أنشطة التنمية البشرية:

تناولت أنشطة التنمية البشرية في هذا المجال الموضوعات التالية:

الأساليب والتقديرات الإحصائية والتعداد الزراعي.

المعالجة الفنية وخدمات المعلومات والتوثيق.

استخدام برامج الحاسوب في الإحصاء الزراعي.

أساليب جمع وإعداد وتحليل البيانات الإحصائية الزراعية.

ج- أنشطة المشروعات التنفيذية:

نفذت المنظمة بعض المشروعات القطرية في مجال تطوير الإحصاء والتخطيط والإحصاء السمكي في بعض الدول العربية.

٥: أهم الإنجازات في مجال رصد المتغيرات الاقتصادية وتحليل السياسات الزراعية:

أ- الأنشطة الدراسية والبحثية:

تعتبر الدراسات التالية من أهم الدراسات المنجزة في هذا المجال:

دراسة أثر تقويم برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على أداء القطاعات الزراعية.

دراسة حول مسار اقتصاد الغذاء في الدول العربية.

دراسات السياسات الزراعية في الدول العربية.

برنامج مراحل وصيغ التنسيق والتكامل الزراعي العربي.

دراسة الاستثمار الزراعي في بعض الدول العربية.

دراسة تنسيق السياسات والبرامج الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في (٤) مجلدات.

دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية.

ب- أنشطة التنمية البشرية:

تناولت أنشطة التنمية البشرية في هذا المجال الموضوعات التالية:

إعداد ومتابعة وتصميم وتقويم وتحليل المشروعات الزراعية.

التخطيط والاستثمار الزراعي.

السياسات الزراعية والتسويق.

٦- التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية:

تولى المنظمة اهتماماً خاصاً للتعاون مع المنظمات والهيئات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية العاملة في القطاع الزراعي في المنطقة العربية، وذلك من خلال توثيق الصلات وتكثيف الاتصالات مع الأجهزة الفنية لتلك المؤسسات بما فيها الصناديق الإنمائية التمويلية، مع مراعاة التكامل وتفادي الازدواجية وفقاً للاختصاصات والمهام والميزة النسبية لكل جهة. ويشمل نشاط المنظمة في مجال التعاون مع المنظمات والهيئات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية تبادل الخبرات والوثائق، والتنسيق في البرامج والقيام بجهود مشتركة في الدراسات وتقديم أوراق العمل ونتائج الدراسات التي تعدها المنظمة في المؤتمرات والندوات واللقاءات، واستقطاب الدعم لهذه الأنشطة، وتنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية التي تشارك فيها، والتعريف بالمنظمة كبيت الخبرة العربي في المجال الزراعي، كما تقوم المنظمة بإعداد وتوقيع مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون مع العديد من الهيئات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية بغرض وضع الأطر القانونية للتعاون مع تلك الجهات.

وقد نفذت المنظمة مجموعة كبيرة من الأنشطة بالتعاون مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية التي يأتي في مقدمتها معهد التنمية الاقتصادية للبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومراكز البحوث الزراعية التابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المركز الدولي للتجارة، الوحدة الأفريقية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة، البنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية العربية وفي مقدمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الاتحاد العام للفلاحين والزراعيين العرب، وعدد من الاتحادات العربية المتخصصة الأخرى.

٧: كما قامت المنظمة خلال الفترة السابقة بتقديم العديد من الخدمات المتعلقة بتنفيذ الاستشارات العلمية وتقديم المعونات الفنية الطارئة للدول العربية في مختلف المجالات.

ورشة عمل

واقع وآفاق الأمن الغذائي العربي وأهمية مبادرة السودان لتحقيقه

الدكتور يحيى بكور

الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

واقع وآفاق الأمن الغذائي العربي وأهمية مبادرة السودان لتحقيقه

المحتويات:

أولاً – المقدمة.

ثانياً – المفهوم العربي للأمن الغذائي.

ثالثاً – واقع الأمن الغذائي العربي.

٣-١- الموارد المتاحة ومستوى الاكتفاء الغذائي الذاتي.

٣- ٢ -الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأمن الغذائي.

رابعاً – مبادرة السودان ومتطلبات مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

٤- ١- موارد السودان ومدى كفايتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

٤- ٢ – النتائج المستخلصة من الاستثمار الزراعي العربي في السودان.

٤- ٣- إمكانات التعاون العربي لتوفير الموارد المالية الاستثمارية.

خامساً – الخلاصة. آفاق المستقبل ومستلزمات تحقيق النجاح.

أولاً: المقدمة:

احتلت قضية تأمين الغذاء، في الدول النامية، اهتماماً خاصاً من الباحثين والفنيين والمسؤولين وأصحاب القرار، إضافة إلى المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، نظراً لأن في هذه الدول تتوفر الموارد الطبيعية الزراعية، والموارد البشرية التي تعمل نسبة عالية منها في الزراعة، والخبرات الفنية، ومع ذلك فقد اتسمت جميعها بظاهرة عدم إنتاجها ما يكفي لاستهلاك مواطنيها من السلع الغذائية الرئيسية، أو من السلع الزراعية

بدأت ظاهرة العجز الغذائي في الوطن العربي بالبروز اعتباراً من بداية سبعينات القرن العشرين، حيث دق ناقوس الخطر، وأظهرت الدراسات أن مشكلة العجز الغذائي سوف تزداد سنة بعد أخرى، إذا لم تقرّ الدول العربية السياسات والإجراءات اللازمة للاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية في الريف، وتطوير التعاون بين الدول العربية لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات زيادة إنتاج الغذاء وتحسين الإنتاجية في الوطن العربي، ووضع برامج للتكامل الزراعي العربي بغية استثمار الموارد المالية والموارد البشرية في الدول التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية الزراعية، وفق أسس وضمانات تحقق مصلحة الجميع.

ومن أجل توفير البيانات والمعلومات عن الزراعة العربية، وإعداد الدراسات والمشروعات اللازمة للتوسع في الاستثمار الزراعي وفي زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي، أقرت جامعة الدول العربية إحداث المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٧٠ والمركز العربي لدراسات المناطق

الجافة والأراضي القاحلة قبل ذلك.

كما أحدثت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، لكي يتكامل عملها بالاستفادة من بحوث ودراسات المركز العربي أكساد، ومن جمع وتحليل البيانات ومن نتائج إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات اللازمة لزيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الوطن العربي، وبذلك تتولى الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، (التي تملك رأس المال اللازم) تنفيذ المشروعات التي تثبت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية جدواها الفنية والاقتصادية، مستفيدة من نتائج بحوث أكساد التي تحقق زيادة في الإنتاج والإنتاجية لهذه المشروعات، وهذا ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية الرئيسية.

وبالرغم من عمل **هذه المؤسسات ومتابعتها للتطور في القطاع الزراعي في الدول العربية**، وتقديم العون الفني للدول العربية المحتاجة له، وتدريب الكوادر البشرية، واقتراح حلول لمشاكل زراعية عديدة، ومتابعة تشجيع التطوير التقني للزراعة في معظم الدول العربية، وإعداد دراسات أولية لمشروعات زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي، بالرغم من كل ذلك، فإن **مستوى الزيادة في الإنتاج الزراعي والغذائي كان أقل من الزيادة في نمو الطلب على الغذاء**، وخاصة السلع الأساسية مثل القمح والحبوب والزيوت النباتية واللحوم والسكر والدواجن وغيرها، وتعود زيادة الطلب على الغذاء إلى عدة عوامل أهمها زيادة عدد السكان من جهة وإلى تحسن مستوى معيشة السكان، الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الفجوة الغذائية من حوالي مئتي مليون دولار في بداية السبعينات، إلى ٣٦,٧ مليار دولار/ عام ٢٠١٢، ثم انخفضت من حيث القيمة إلى ٣٤,١٨ مليار دولار عام ٢٠١٤ نتيجة لانخفاض أسعار السلع الغذائية الرئيسية بشكل أساسي، ثم إلى الهجرة الكبيرة لرعايا الدول العربية إلى الخارج من جهة ثانية، ثم إلى تحسن في إنتاج بعض السلع الغذائية من جهة ثالثة.

وذلك بالرغم من اهتمام المسؤولين في الدول العربية بالقطاع الزراعي، وإعداد المنظمة العربية برامج للأمن الغذائي العربي، ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات أعدت للتنفيذ في الدول العربية، إلا أن تنفيذ المشروعات المضمنة في هذه البرامج لم يتم إلا جزئياً، إضافة إلى أن مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي لم يكن ملائماً لتشجيع المستثمرين للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية الأساسية، وبشكل **عام لم تبذل الجهود اللازمة لتوفير الموارد اللازمة لزيادة وتحسين الإنتاج الغذائي في الوطن العربي، ومعالجة التحديات التي تجابه تطوير هذا القطاع كما سنجد مستقبلاً.**

وقد ساهم استخدام بعض الدول تصدير السلع الغذائية الرئيسية للدول المحتاجة إليه **وبأسعار تقل عن سعر المنتج، للضغط عليها (دعم الإنتاج في الدول المتقدمة)**، وتغيير قرارها السياسي، وخلق المشاكل الداخلية لها، مستغلة قصور الدولة عن تأمين الغذاء للمواطنين بالكمية والنوعية المقبولة، ساهم كل ذلك في زيادة اهتمام الحكومات العربية ومنظمات العمل العربي المشترك بالقطاع الزراعي، وبذل الجهود المؤثرة لدراسة معوقات التنمية الزراعية، واعتماد خطط وإجراءات المساهمة في إدخال التقانات الحديثة إلى الزراعة العربية، سواء أكانت وسائل الري الحديث أو كانت في مجال تحسين استخدام مستلزمات الإنتاج المحسنة، كالأسمدة والبذور المحسنة، أو التوسع في إدخال الزراعة المحمية في المناطق البيئية المناسبة، بغية زيادة وتحسين الإنتاج وتحقيق مستوى أفضل من الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، ومع ذلك فإن مستويات التحديث في الزراعة العربية لم تكن مؤثرة في جميع الدول العربية، إنما كانت تتناسب عكساً مع حجم الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة، كما تتناسب طرداً مع توفر الموارد المائية الصالحة للري، إذ استطاعت الدول **ذات الحيازات الزراعية الصغيرة تحقيق تحديث سريع لقطاعها الزراعي أدت إلى زيادة ملموسة في الإنتاج والإنتاجية في السلع الزراعية الرئيسية.**

بينما نجد أن مستوى التحديث الزراعي كان بسيطاً، ويقتصر على المزارع صغيرة المساحة والقريبة من المدن، في الدول ذات الموارد الأرضية الكبيرة، مما جعل الزيادة في الإنتاج والإنتاجية غير مؤثرة في تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء في هذه الدول، ويعود ذلك إلى عوامل متعددة أهمها عدم قدرة هذه الدول على توفير الاستثمارات اللازمة لاستثمار مواردها الزراعية بالشكل الأمثل.

لكل ما سبق، نجد أن تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاج

والإنتاجية في الزراعة العربية، يكمن في **تحقيق تكامل زراعي واقتصادي حقيقي**، يتم فيه استثمار الموارد المالية المتاحة في الدول ذات الموارد الزراعية البسيطة، واستثمارها في الدول ذات الموارد الطبيعية الزراعية الكبيرة، وذلك ليتم توفير مزيد من الإنتاج الغذائي يحقق مستوى متقدم من الاكتفاء الذاتي من الغذاء، خاصة السلع الاستراتيجية الرئيسية التي لم يستطع الوطن العربي توفير حاجات الاستهلاك منها.

ثانياً: المفهوم العربي للأمن الغذائي

تعددت التعاريف التي أطلقت على الاكتفاء الذاتي أو على الأمن الغذائي، وذلك لتعدد المؤسسات والجهات العاملة في هذا المجال، من جهة، ولتعدد أهداف الباحثين والدارسين ومسؤولي المنظمات من جهة أخرى.

المنظمات العربية، وفي مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، واتحاد المهندسين الزراعيين العرب، طرحت المفهوم العربي للأمن الغذائي. الذي يعتبر أن الأمن الغذائي العربي يتحقق عندما يستطيع الوطن العربي إنتاج كامل الحاجات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية، وهي الحبوب (وفي مقدمتها القمح)، والزيوت النباتية، واللحوم، والألبان، والدواجن، والسكر، والخضار والفاكهة، وذلك باستثمار الموارد الطبيعية الزراعية الاستثمار الأمثل بالاعتماد على الموارد البشرية والفنية المتاحة، والموارد المادية المخصصة للاستثمار في القطاع الزراعي، وخاصة في مشاريع الأفقي والتوسع الرأسي لتحقيق أفضل إنتاج وإنتاجية في وحدة المساحة ووحدة العمل والوحدة المائية.

ويعتبر التعريف العربي للأمن الغذائي، أن جميع ما يستورد للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية هو عجز عن تأمين الاحتياجات الغذائية من السلع الاستراتيجية الرئيسية، ويعبر عنه بالفجوة الغذائية.

ويعبر عن هذه الفجوة بكمية المستوردات من كل مجموعة سلع غذائية، أو يعبر عنها بكمية السعرات الحرارية والبروتين والدهون للمستهلك الواحد، والتي قدرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام٢٠١٦ بنحو٣٩٥٧,٦٦ كيلو كالوري من السعرات الحرورية، و١١٨,٩٨ غرام من البروتين، و٤٧,٠٤ جرام من الدهون، وهي **تزيد عن المعدلات العالمية في حالة السعرات والبروتين من حيث الكمية**، والتي تقدر بنحو٢٨٧٠ كيلو كالوري، و٨٠,٥ غرام بروتين، وتقل عن المتوسط العالمي للدهون المقدر بنحو ٨٢,٦ غرام دهون، ولكنها تقل كثيرا عن المعدلات العالمية إذا أخذنا مصدر ونوعية كل من هذه العناصر، كما سيأتي شرحه لاحقاً.

ومن أجل حساب كمية الفجوة الغذائية على المستوى العربي، من كل من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، عمدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى حساب إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من هذه المواد، بناء على متوسط نصيب الفرد من تلك المكونات على المستوى العالمي، وتم خصم ما وفره الإنتاج العربي محليا، من مختلف السلع الغذائية في الدول العربية عام٢٠١٦ من تلك المكونات، حيث قدر العجز بنحو ١٣٩,٢٢ مليار كالوري و١٨,٥ مليون طن بروتين، و٧,٧٤٣ مليون طن دهون، كما هو موضح في الجدول التالي:

الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في عام٢٠١٦ ونسبة الاكتفاء الذاتي.

البيان	سعرات حرارية مليار كيلو كالوري	البروتين مليون طن	الدهون مليون طن
الاحتياجات الكلية للوطن العربي	٤٢٥,٦٧	١١,٩٤	١٢,٢٥
المتاح من إنتاج الوطن العربي	٢٨٦,٤٥	١٠,١٣	٤,٥٠
نسبة الاكتفاء الذاتي	٦٧,٢٩	٨٤,٨٨	٣٦,٧٦
العجز	١٣٩,٢٢	١٨,٥	٧,٧٤٣

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية –تقرير أوضاع الأمن الغذائي والكتاب السنوي للإحصاءات الزراعي

ولابد من التوضيح هنا أن استهلاك الفرد من السعرات الحرارية يأتي بمعظمه من الكربوهيدرات بشكل أساسي، وليس من اللحوم الحمراء أو الدواجن أو الدهون أو غيرها

من مصادر الطاقة، كما أن معظم البروتين المستهلك لنسبة كبيرة من السكان يؤخذ من البروتينات النباتية وليس من البروتين الحيواني، الذي يعتبر الأهم في التغذية البشرية، وهذا الأمر لم يدرس بشكل دقيق حتى الآن.

أما **المفهوم الأممي للأمن الغذائي:** الذي تبنته المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية، التي عقدت مؤتمر قمة الغذاء لعام ١٩٩٦، والذي قرر أن **الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كل الناس في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية ونوعية جيدة تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة،** بمعنى أنهم يتبنون **مبدأ توفير الغذاء، إما بالإنتاج المحلي أو بالاستيراد من الخارج،** غير آخذين بالاعتبار أن بعض المجتمعات لا تملك المال اللازم لتأمين المستوردات الغذائية، وأن بعض الدول تستعمل تصدير الغذاء كوسيلة من وسائل الضغط على الشعوب الأخرى، ودول أخرى تعاقب من لا يخضع لسلطتها من الدول بمنع تصدير الغذاء إليها للتأثير على مواقفها السياسية، أو للضغط عليها والتدخل في شؤونها الداخلية، وقد شهد القرن العشرين، وهذا القرن العديد من القرارات المعلنة، وغير المعلنة، بهذا الشأن.

ووفقاً لمجموعة العمل الاقتصادية، فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر يتألف من ثلاثة مكونات أساسية هي **القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ومدى توفر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء،** ويتألف كل مكون من المكونات الثلاث بدوره من عدد من المؤشرات الكمية والعددية ذات الصلة، وقد قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العربي بـ ٥٨,٩٪ في عام٢٠١٦، وتراوحت هذه القيمة بين٧٧,٥٪ في دولة قطر تليها سلطنة عمان ٧٣,٦٪، وحد أدنى بلغ ٣٤٪ في اليمن، ويزيد المؤشر العربي في المتوسط قليلا عن المتوسط العالمي الذي بلغ ٥٧,٣٪ كمتوسط لـ ٣١١ دولة، وهو يتراوح بين٨٦,٦٪ في الولايات المتحدة ٢٤٪ في بوروندي كحد أدنى.

ويتم حساب القدرة على تحمل تكاليف الغذاء عن طريق عدة مؤشرات منها نسبة الإنفاق على أستهلاك الغذاء من إجمالي الإنفاق الأسري، ومن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ٣,١ دولار أمريكي في اليوم، ومن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) دولار/ فرد)، وكذلك يؤخذ بالاعتبار وجود برامج للمساعدات الغذائية العينية، وبرامج التغذية المدرسية.

أما مؤشر توفر الغذاء: فإنه يقاس أيضاً عن طريق عدد من المؤشرات، أهمها، **كفاية الكميات المعروضة من الغذاء،** وهو يقيس الإمدادات الغذائية بالكيلو جرام/ للفرد/ باليوم، ومستويات المعونة الغذائية ويتدرج من الصفر إلى المئة، وكلما ابتعد المؤشر عن الصفر كان أكثر إيجابية، وكذلك **متوسط نصيب الفرد من الأغذية المتاحة للاستهلاك،** وكذلك **القدرة على تمويل ونقل المحاصيل** إلى السوق، إضافة إلى تقلب الإنتاج الزراعي و**الفاقد من الغذاء خاصة ما بعد الحصاد** وقبل الاستهلاك

أما **مؤشر جودة وسلامة الغذاء:** فقد يقيس مدى ملاءمة البيئة لسلامة الغذاء ويتراوح بين صفر ومئة ويقسم كل مؤشر إلى عدد من المؤشرات الفرعية مثل نوعية النظام الغذائي وحصة الأغذية النشوية من إجمالي استهلاك الطاقة، وكذلك الالتزام بتوفير المعايير التغذوية وتوافر العناصر الغذائية الصغرى، إضافة إلى جود البروتين المستهلك ومدى قابليته للهضم. ويعتبر شرط توفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لنشاط وصحة المواطن العربي من أهم مكونات مفهوم الأمن الغذائي العربي إضافة إلى الاعتماد على الإنتاج العربي للسلع الغذائية الأساسية.

ومن الجدير بالذكر أن تعاريف الأمن الغذائي المتعددة، سواءً وفقاً للمفهوم العربي، أو حسب المفهوم الدولي، والبيانات والمعلومات والإحصاءات التي جمعت حولها، إنما انصبت بشكل أساسي على السلع الغذائية المطلوبة للاستهلاك، سواء على صعيد كل دولة أو على الصعيد العربي، أو انصبت على كمية السعرات الحرارية والبروتين والدهون اللازمة للسكان، وهي لم تأخذ بعين الاعتبار نوعية الأغذية المطلوبة لتغذية صحية تضمن توفير النشويات والبروتينات والدهون والنسب الصحيحة لذلك وكمية الأغذية اللازمة لتكاملها، وإن كانت منظمة الأغذية والزراعة الدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، قد أشارتا في تقاريرها عن الأمن الغذائي إلى أهمية جودة وسلامة الغذاء، وأهمية تنوع النظام الغذائي لكي لا نؤخذ الطاقة من النشويات، وضمان وجود العناصر الغذائية

الصغرى مثل المعادن والفيتامينات، والبروتين القابل للهضم، والأحماض الأمينية لكي يكون الغذاء ومتكامل وصحي.

لذلك فإن تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠١٦، أظهر أن حصة الفرد من السعرات الحرارية هي أعلى من المتوسط العالمي بحوالي ٢٠٪، وكذلك حصته من البروتين ، كما أظهرت البيانات المتاحة أن متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي تزيد على ضعف المتوسط العالمي لنصيب الفرد لمجموعة الحبوب والأرز، ولا يقل نصيب الفرد العربي عن المتوسط العالمي لنصيب الفرد إلا بمجموعة الزيوت النباتية، حيث يبلغ نصيب الفرد ١٦,٩٥كغ/ سنة، بينما المتوسط العالمي ٢٢,٨٪.

كما أشار التقرير أيضاً أن المتاح للاستهلاك من السلع النباتية يمثل ٨٢,١٪ من إجمالي المتاح للاستهلاك، بينما تبلغ نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية والأسماك من مجمل المتاح للاستهلاك نحو ٩,٧١٪ فقط، وهذا يوضح الخلفي نوعية الغذاء المستهلك.

ثالثاً: واقع الأمن الغذائي العربي

تشير الدراسات المقارنة، التي تحلل الإحصاءات الزراعية المجموعة من الدول العربية، إلى أن معظم هذه الإحصاءات تفتقر إلى الدقة لأسباب عديدة أهمها:

إن البيانات والمعلومات الإحصائية المستعملة في تحديد مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية تعتمد على الجداول الإحصائية التي ترسلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أو غيرها من المنظمات، إلى الدول العربية لتتولى وزارة الزراعة جمع وإعطاء البيانات المطلوبة، وهي ليست عالية الدقة، وتحتاج إلى تدقيق من أجل الحصول على بينات موثوقة. إن الكوادر العاملة في مجال الإحصاء وجمع البيانات، ليست بمعظمها، عالية المهارة في جمع وتدقيق وتحليل البيانات، الأمر الذي يجعل البيانات الإحصائية غير دقيقة، وبالتالي فإن النتائج المستندة إليها، وفي كل الإحصاءات تعتبر غير دقيقة ،لكنها افضل المتاح، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الدول العربية تعطي بيانات ونتائج دقيقة.

إن جمع البيانات يعتمد على عناصر فنية موجودة في الريف تتولى أخذ العينات والاتصال بالفلاحين وأخذ المعلومات الإضافية منهم،

وقد يكون الفلاح صاحب مصلحة في تخفيض كمية الإنتاج أو عدد الحيوانات أو زيادتها لأسباب خاصة به الأمر الذي يجعل النتائج غير دقيقة.

إن البيانات الإحصائية تتضمن دول فتتتها الأزمات والحروب الأهلية، مثل اليمن وليبيا ،وغيرها، ومع ذلك نجد أن بياناتها موجودة في الجداول الإحصائية وتؤخذ بعين الاعتبار عند حساب مستويات الاكتفاء الذاتي، بالرغم من انهيار الدولة نتيجة الصراعات

إن مقارنة مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بين سنة وأخرى أمر يفتقر إلى الدقة، نظراً لأن تقارير ودراسات الأمن الغذائي تعتمد على قيمة السلع وليست على كمية السلع المنتجة، أو المستوردة، ونظراً لأن أسعار السلع الغذائية عرضة للزيادة والنقصان بين موسم وآخر، أو بين سنة وأخرى، فإن **زيادة قيمة العجز الغذائي في سنة لا تعني نقص في كمية السلع الغذائية المنتجة في الدولة أو في الوطن العربي، وانخفاض قيمة الفجوة الغذائية في سنة ما لا يعني زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع**، كما أن زيادة الفجوة الغذائية لا تعني نقص نسبة الاكتفاء الذاتي) أي المنتجة محليا) وذلك لأن تغيير أسعار هذه السلع الغذائية، زيادة أو نقصان، يلعب الدور الأكبر في تحديد قيمة الفجوة الغذائية بين سنة وأخرى، والأدق هو حساب **الفجوة الغذائية على أساس كميات السلع الغذائية المستوردة** ومقارنتها بين سنة وأخرى، لتحديد التقدم أو التراجع الحاصل في مستوى الاكتفاء الذاتي.

لكل ما سبق فإن الضرورة تقتضي تحسين مستوى جمع وتحليل البيانات الخاصة بإنتاج واستهلاك السلع الغذائية باتباع الطرق الإحصائية الحديثة لتقديرات الإنتاج، واللجوء إلى مقارنة الكميات المنتجة والمستوردة (المتاحة للاستهلاك) للوصول إلى نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والانتقال منها إلى مستوى الأمن الغذائي في الوطن العربي.

٣-١ الموارد المتاحة لتحسين مستوى الأمن الغذائي العربي:

يتشكل الوطن العربي من ٢٢ دولة متجاورة تغطي المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي حيث المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية، إلى الخليج العربي حيث دولة الكويت والعراق والدول المطلة على الخليج العربي.

كما أنه يمتد من جبال طوروس شمالاً إلى جنوب السودان في الجنوب، ويسكن هذه المنطقة ٤١٢ مليون نسمة وفق إحصاءات ٢٠١٦ الواردة في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية.

كما تشير الإحصاءات المشار إليها أن ١٦٩,٨٦ مليون نسمة هم سكان ريفيون، أي(٤١,٢٣٪) من إجمالي السكان، ويقدر معدل النمو السنوي ٢,٢٪ كمتوسط للفترة ٢٠٠١-٢٠١٦، وهي معدل مرتفع) إذا قيست بالمعدل العالمي وهو ١,٢٥٪) الأمر الذي يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية المتاحة والمستثمرة بأساليب تقليدية.

و**تعتبر المياه العامل المحدد** للتنمية الزراعية في الدول العربية، حيث يعتبر الإقليم العربي أكثر مناطق العالم جفافاً، ويبلغ إجمالي الموارد المائية العربية/٢٦٠/ مليار م٣، (معظمها مياه دولية متنازع على الحقوق العربية فيها)، وهي موزعة بشكل غير متساوي على المنطقة العربية، وتشير البيانات المتاحة أن ٨٠٪ من إجمالي الموارد المائية موجود في خمس دول عربية هي مصر، السودان ، (النيل) سورية والعراق (الفرات، ودجلة) والمغرب. وتتفاقم ندرة المياه في الوطن العربي بمرور الزمن، نتيجة للزيادة السكانية السريعة، وزيادة الطلب على المياه من كافة القطاعات، ويتضح ذلك إذا عرفنا إن مساحة الوطن العربي تشكل١٠,٨٪ من مساحة اليابسة على الكرة الأرضية، إلا أنه يحتوي على ٥,٧٪ فقط من إجمالي أمطار اليابسة، يضاف إلى ذلك أن جزءاً كبيراً من الموارد المائية المتاحة يذهب هدراً، إما بسبب الفقد أو تدهور خواصها البيولوجية (نوعية المياه)، ويستهلك القطاع الزراعي حوالي ٩٠٪ من إجمالي الموارد المائية العربية، ويوزع الباقي على الأغراض الصناعية والبشرية.

تأتي الكميات الأساسية للمياه في الوطن العربي من ثلاثة مصادر تقليدية هي الأمطار، والمياه السطحية (الأنهار والينابيع) والمياه الجوفية.

كما يوجد مصدرين غير تقليديين في بعض الدول العربية هي مياه التحلية، والمياه المعاد استخدامها، وتشكل الموارد المائية التقليدية ٩٥,٤٪ (٢٤٥,٦ مليار م٣)، والموارد غير التقليدية ٤,٦٪ (١١,٩ مليار م٣) من إجمالي الموارد المائية، وتشكل الموارد السطحية ٨١,٢٪ من إجمالي الموارد المائية (٢٠٩,٢ مليار م٣)، أما المياه الجوفية فتشكل ١٤,١٪، والموارد المائية غير التقليدية فلا تزال نسبتها محدودة وتشكل المياه المحلاة ٠٠٩٪، (وهي موجودة أساساً في السعودية ودول الخليج)، والموارد المعادة الاستخدام ٣٨,٠٪ من إجمالي الموارد المائية، وهي موجودة في مصر بشكل أساسي بالنسبة لمياه الصرف الزراعي، وفي معظم الدول العربية بالنسبة لمعالجة مياه الصرف الصحي. وتستعمل الدول العربية الجزء الأكبر من مواردها المائية للري في الزراعة، وبكفاءة متدنية، نظراً لارتفاع نسبة الهدر في مياه الري، نظرا لاعتماد القسم الأكبر من الزراعة العربية على وسائل الري التقليدية، ويتوقع زيادة الطلب على المياه بحوالي ٦٠٪ حتى عام ٢٠٥٠ بسبب النمو السكاني والتغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة، كما يتوقع انخفاض كمية المياه المتجددة بحوالي ١٠٪ لذات الأسباب.

تشكل الموارد الأرضية الزراعية في الدول العربية نسبة ٥,٣٪ من إجمالي مساحة الوطن العربي، وتقدر المساحة المروية منها١٤,٢٤ مليون هكتار بنحو ٢٠,١٪ من المساحة المزروعة، والمساحة المطرية بحوالي ٤٠,٠٨ مليون هكتار تمثل ٥٦,٥٪ من إجمالي المساحة المزروعة، والمساحة المتروكة سبات بـ١٦,٤٨ مليون هكتار، ومساحات الغابات بـ ٥٢,٣٢ مليون هكتار، ومساحة المراعي بحوالي ٣٩٧ مليون هكتار.

ويهمنا في معرض بحثنا عن إمكانات الأمن الغذائي العربي، كلاً من المساحات المروية، والمساحة البعلية) المطرية) التي يتم زراعتها، وهي مساحات يستثمر القسم الأكبر منها بشكل تقليدي، وتتركز المساحات المروية بشكل أساسي في وادي النيل (مصر، السودان)، وفي وادي دجلة والفرات (سورية، العراق) والمغرب، حيث تبلغ المساحات المروية في هذه الدول الخمس حوالي ٨٠٪ من إجمالي المساحة المروية في الوطن العربي.

وتتباين نسبة الزراعة المروية بين الدول العربية، من دول تعتمد كلياً على الري للأراضي المزروعة فيها مثل دول مجلس التعاون الخليجي، إلى دول أخرى تتراوح نسبة

الزراعة المروية بين ٩٤,١٪ و١٠٪، إلى دول ليبيا، السودان، موريتانيا، حيث تنخفض نسبة الزراعة المروية فيها عن ١٠٪.

تقدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن المساحة المحصولية في الوطن العربي تبلغ ٥١,٢ مليون هكتار عام ٢٠١٦، تشغل المحاصيل الغذائية منها نحو ٩٤,٤٪ من إجمالي المساحة، بينما تزرع النسبة المتبقية بمحاصيل الأعلاف الخضراء والألياف.

وتشكل المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب نحو ٦٠٪ من إجمالي المساحات المزروعة، وتشكل المساحة المخصصة للبذور الزيتية نحو ١٧٪، والمساحة المخصصة للفاكهة نحو ٨٪ والمحاصيل السكرية والتمور نسبة ١٪.

ويختلف إنتاج المحاصيل الغذائية من سنة إلى أخرى ومن محصول إلى آخر، بحسب عوامل متعددة منها المناخ وكميات الأمطار الهاطلة بالنسبة للمحاصيل المطرية بالدرجة الأولى، كما يختلف من مزارع لآخر تبعاً لأساليب الزراعة، ومستلزمات الإنتاج الحديثة المستعملة في الزراعة، وبالتالي فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من كل محصول تختلف من سنة إلى أخرى، كما تتأثر هذه النسبة بعوامل متعددة أهمها الأسعار المعروضة لكل سلعة، وزيادة الطلب عليها وكذلك المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه السلعة. ولذلك فإننا نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي من كل سلعة تختلف، ففي عام ٢٠١٦ نجد أن كل من سلع الفاكهة والخضر حققت نسبة اكتفاء ذاتي تصل إلى ٩٨٪، أما البقول فإن إنتاجها حقق حوالي ٥١٪ من إجمالي حاجة الاستهلاك، وتصل نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب إلى ٤٣٪ والزيوت والشحوم النباتية ٣٢٪، ويأتي السكر في آخر السلع الغذائية بنسبة الاكتفاء الذاتي.

وتشغل محاصيل الحبوب) القمح الشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة) أكثر المساحة ٦٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة) ٣٠,٦) مليون هكتار. وقد قدر الإنتاج العربي من الحبوب عام ٢٠١٦ بـ ٥٠,٧ مليون طن، يحوز السودان على ٣٨٪ من مساحة الحبوب في الوطن العربي، تليه المغرب ١٥٪، ثم مصر ١٠٪ والعراق ٩,٥٪، الجزائر، ٨,٤٪ ثم سورية ٨٪، وتشكل مساحة الحبوب في هذه الدول ٨٩٪ من إجمالي مساحة الحبوب في الوطن العربي. وتعتبر إنتاجية الحبوب في الوطن العربي متدنية حيث بلغت ١,٧ طن للهكتار عام ٢٠١٦، وهي تقل بكثير عن المتوسط العالمي المقدر بـ ٣,٨ طن/ هكتار، ويعود ذلك إلى أن معظم المساحة المزروعة مطرياً وإنتاجيتها منخفضة وتتأثر بكميات الأمطار الهاطلة، إضافة إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة ووسائل ومستلزمات الإنتاج التقليدية. وتتفاوت إنتاجية الحبوب بشكل كبير بين الدول العربية حيث تأتي مصر في المقدمة من حيث الإنتاجية لاعتمادها على الري وإدخال الأساليب الحديثة في الزراعة، أما الزراعة المطرية في السودان فهي تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة، لكنها تعتبر في المرتبة الأخيرة من حيث الإنتاجية بالنسبة للحبوب المطرية.

يعتبر القمح السلعة الرئيسية بين الحبوب من حيث المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي، حيث شكلت مساحته ٣٣٪ من إجمالي المساحة، ومثل إنتاجه ٤٥,٧٪ من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب عام ٢٠١٦، وهو يعتبر سلعة العجز الغذائي الرئيسية، والتي يجب إعطاؤها اهتماما خاصا من أجل زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي منه.

تحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بالقمح، يليها الجزائر ثم العراق ومصر وسوريا وتونس، وتساهم هذه الدول بنحو ٩٥٪ من إنتاج الوطن العربي من الحبوب وتأتي مصر في المرتبة الأولى من حيث كمية الإنتاج نتيجة لكون الزراعة مروية وتمتاز بارتفاع الإنتاجية.

أما في مجال المنتجات الحيوانية فإن الوطن العربي يملك ثروة حيوانية ضخمة، من حيث العدد، ضعيفة الإنتاجية، يعيش القسم الأكبر منها على الرعي، ويقدر عدد، الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل، بنحو ٣٥٦,٠٣ مليون رأس عام ٢٠١٦، ويقدر عدد الأبقار بـ ٥٥,٣٠ مليون رأس، والجاموس بـ ٤,١٦ مليون رأس، والأغنام بـ ١٨٦,١١ مليون رأس، والماعز بـ ٩٣,٨٧ مليون راس، والإبل ١٦,٥٩ مليون رأس.

ويبلغ إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء نحو ٨,٥٢ مليون طن عام ٢٠١٦، ويمثل الإنتاج العربي حوالي ٤,٣٪ من الإنتاج العالمي الذي بلغ ١٩٧,٧ مليون طن.

ويستورد الوطن العربي ما قيمته ٧,٦٧ مليار دولار من اللحوم، ويصدر ما قيمته ٠,٥١ مليار دولار، وتعتبر

نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم ٧٢,٤٤٪، ويقدر نصيب الفرد العربي سنوياً ٢٩,٣ كغ/ سنوياً بينما نصيب الفرد على مستوى العالم سنوياً يساوي ٤٢,٨ كغ/ سنة. ومن الجدير بالذكر أن معظم صادرات اللحوم المبينة في الأرقام الإحصائية ليست من منتجات الوطن العربي، إنما القسم الأكبر منها يعود إلى إعادة التصدير بما فيها تصنيع اللحوم المستوردة، وتعتبر الإمارات الأولى في إعادة التصدير، حيث ساهمت ب ٤١٪ من صادرات الدول العربية من اللحوم الحمراء، تليها السعودية حيث ساهمت بـ ٣٢,٧٪، ثم السودان حيث ينتج حوالي ٢٤٪ من الإنتاج العربي.

وبالنسبة للحوم الدواجن فقد بلغ الإنتاج العربي نحو ٤,٣٦ مليون طن وتنتج مصر حوالي ٢٨,٥٪ من الإنتاج العربي، تليها المغرب بنحو ١٤٪، وتتركز تجارة لحوم الدواجن في دول الخليج حيث تستورد حوالي ٨٠٪ من إجمالي كمية واردات الوطن العربي من اللحوم البيضاء. وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء حوالي ٦٦,٦٣٪ ومتوسط نصيب الفرد العربي ١٦,٣ كغ / سنة.

الخرطوم؛ ٣٠ أبريل – ١/ مايو / ٢٠١٨

حفل تكريم

بمناسبة عقد المؤتمر الإعلامي الأول للترويج لإنجازاته وأنشطة وبرامج ومؤسسات العمل العربي المشترك، تحت رعاية معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، والذي عقد خلال الفترة ٢١-٢٣/ ١/ ٢٠١٨.

تم توجيه دعوة من رئاسة المؤتمر باختيار الدكتور يحيى بكور الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ضمن الشخصيات العربية التي قام معالي الأمين العام بتكريمها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام، وذلك تقديراً لجهوده الكبيرة وإنجازاته العظيمة، وتاريخه الطويل في خدمة الأمة العربية والعمل العربي المشترك.

المؤتمر الإعلامي الأو
18

المؤتمر الإعلامي الأ

المؤتمر الإ
ترويج لإنجازات أنشط مؤ

معالي السيد/ أحمد ابو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية
المؤتمر الإعلامي الأول
ASBU